

جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مذكرة بعنوان

التقاضي الإلكتروني وتأثيره على جودة العمل

القضائي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق
تخصص: قانون عام معمق

إشراف الأستاذ(ة):

زيد الخيل توفيق

إعداد الطالب(ة):

- عبد السلام لعبيدي

- بشينية محمد قطب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
العايب نصرالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الشاذلي بن جديد	رئيسا
زيد الخيل توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة الشاذلي بن جديد	مشرفا ومقررا
خضارفايزة	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة الشاذلي بن جديد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



Minister de L'enseignement Supérieur
Et de La Recherche Scientifique
Université el tarf
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Département de Droit

القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد المنطقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): عبد السلام اعبدوي
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100011241007600005

الصادرة بتاريخ: 2021 / 01 / 20

عن دائرة: الطارف

المسجل بقسم: الحقوق والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر

عنوانها: التقاضي الإلكتروني وأثره على جودة العمل القضائي من الجرائر

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية
والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021 / 06 / 26

إمضاء المعني

عبد السلام اعبدوي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



Minister de L'enseignement Supérieur
Et de La Recherche Scientifique
Université el tarf
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Département de Droit

القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد المنطقة بالوقاية من المرفقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): السيد (ة) السيد (ة)

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 10003124 1006490008

الصادرة بتاريخ: 2023 05 15

عن دائرة: (الطارف)

المسجل بقسم: الحقوق والمكلف بإتجاز مذكرة تخرج ماستر

عنوانها: (المتفاني في العمل الشريفي وتأسيسه على جودة العمل المتفاني في الجرائد)

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية
والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 07/06/2023

إمضاء المعني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

.الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة،
وعلى دعمه المستمر طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة {كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية}، الذين ساهموا في
تكويننا العلمي والمعرفي.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالنصيحة أو
الدعم.

وفي الأخير، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من مدّ لنا يد العون وساهم في إنجاح هذا الجهد
..المتواضع

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

(يرفع الله الذين آمنوا منكم وَالَّذِينَ أُوتُوا العلم درجات)

أهدي هذا النجاح إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الى من كلل

الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء

بدون انتظار إلى أبي الغالي

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منشوجة من قلبها .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود.... إلى أغلى الحبايب أُمي

الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيامي وصوفتها إلى قرّة عيني
..... إخوتي

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق... للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين ... لأصحاب الشدائد
..... والأزمات

أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضل سبحانه

عبد السلام لعبيدي



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من كانا سبب وجودي وسندي في هذه الحياة، إلى والديّ العزيزين، اللذين غرسا في نفسي قيم الاجتهاد والمثابرة، وكان دعاؤهما النور الذي أنار دربي، حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى أفراد أسرتي الكريمة، الذين أحاطوني بالمحبة والدعم والتشجيع طوال مسيرتي الدراسية إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين أناروا طريق العلم والمعرفة، وأسهموا في تكويني العلمي والفكري إلى أصدقائي وزملائي الذين رافقوني في مشوار الدراسة، وتقاسموا معي لحظات التعب والأمل والنجاح.

إلى كل من ساندني بكلمة طيبة أو دعاء صادق أو نصيحة نافعة

. وإلى كل باحث وطالب علم يسعى لخدمة المعرفة وإعلاء قيم الحق والعدالة

أهدي هذا العمل المتواضع، راجياً من الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لكل من يطلع عليه.

بشينة محمد قطب



مقدمة

يشكل التحول نحو التقاضي الإلكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية أحد أهم تحديات عصرنة مرفق العدالة، وهو استجابة حتمية للتطورات التكنولوجية المتسارعة التي فرضت إعادة النظر في النظريات التقليدية للإجراءات القضائية، ويهدف هذا البحث إلى سبر أغوار الإطار المفاهيمي والتشريعي لهذا النظام المستحدث، مركزاً على التقعيد النظري والأسس القانونية الرصينة التي بني عليها هذا الصرح الرقمي في التشريع الجزائري، بما يضمن صيانة الحقوق والحريات الأساسية في ظل بيئة تقنية آمنة ومستقرة تماشياً مع توجهات الجزائر الجديدة الرامية لعصرنة كافة المرافق الحيوية.

لذا فإن الانتقال من "العدالة الورقية" الكلاسيكية إلى "العدالة الرقمية" الافتراضية ليس مجرد استبدال للوسائل المادية بملفات إلكترونية، بل هو تغيير جوهري في فلسفة التقاضي يهدف إلى تحقيق النجاعة القضائية وتقريب مرفق القضاء من المتقاضين عبر كسر حواجز المسافة والزمن، ويتجلى ذلك في رصد المسار الديناميكي للدعوى في ثوبها الرقمي الجديد، موضحاً كيف استطاع المشرع الجزائري إعادة هندسة مراحل الخصومة لتتلاءم مع معطيات الثورة المعلوماتية، وتحويلها من إجراءات شكلية جامدة إلى نظام معلوماتي موحد ومؤمن يضمن استمرارية المرفق العام القضائي تحت كافة الظروف.

ويعد نظام التقاضي الإلكتروني، بوصفه نظاماً قضائياً معلوماتياً متكاملًا، ثورة إجرائية حقيقية تتجاوز فكرة استخدام الوسائل التقنية البسيطة لتصل إلى مستوى إعادة صياغة الخصومة القضائية في قالب رقمي سيراني محكم، حيث يسمح هذا النظام بمباشرة الدعوى من لحظة تسجيلها عبر الإيداع الرقمي للعرائض والتبادل الإلكتروني للمعطيات، وصولاً إلى الفصل فيها عبر المحاكمات المرئية والنطق بالأحكام الإلكترونية الموقعة رقمياً، مما يساهم في تكريس الشفافية المطلقة واختصار الآجال القانونية بما يخدم مصلحة المتقاضى ويحقق جودة الحكم القضائي في العصر الرقمي.

وتعود أسباب اختيار الموضوع إلى سببين، أسباب موضوعية تعود إلى التطور التشريعي المذهل الذي شهدته الجزائر مؤخراً، حيث أصبحت الرقمنة حتمية إجرائية لا غنى عنها لضمان استمرارية المرفق القضائي في ظروف القوة القاهرة كالأزمات الصحية العالمية، كما أن الرغبة في دراسة مدى مواءمة المنظومة القضائية الجزائرية مع المعايير الدولية للعدالة الرقمية كانت دافعا قويا، خاصة في ظل

سعي الدولة لتجسيد مفهوم "الجزائر الجديدة" القائم على الشفافية والرقمنة الشاملة، وهو ما استوجب بحث هذا الموضوع لرصد مدى نجاح هذه الاستراتيجية في الواقع العملي.

وأسابب ذاتية تنبع من الشغف الأكاديمي للباحث في تخصص القانون المعلوماتي، والرغبة في استكشاف التقاطع بين القواعد القانونية الجامدة وديناميكية التكنولوجيا الحديثة، كما تهدف الدراسة إلى صقل المهارات البحثية في مجال الأدلة الرقمية والجرائم السيبرانية، والمساهمة في إثراء المكتبة القانونية الوطنية بمرجع أكاديمي يجمع بين التأصيل القانوني والواقع التقني، مما يساعد الباحث مستقبلا في ممارسته المهنية ضمن منظومة قضائية باتت تعتمد بشكل متزايد على الوسائط الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في إدارة الخصومات.

تبرز أهمية الموضوع في تبيان كيفية تكيف القواعد الإجرائية التقليدية مع مقتضيات الرقمنة، لاسيما في ظل القانون رقم 13-22 الذي أحدث ثورة في مفهوم الحضور المادي أمام القضاء، وتكمن هذه الأهمية في تحديد القوة الثبوتية للمحركات الإلكترونية والتوقيع الرقمي ومدى صمودها أمام الدفع بالتزوير، مما يفرض على الباحث استجلاء الضمانات التي تحمي حجية الأحكام القضائية الصادرة في بيئة افتراضية، وضمان عدم المساس بجوهر المبادئ الدستورية للمحاكمة العادلة أثناء عملية التحول الرقمي الشامل للمنظومة.

وكذلك تظهر أهمية الموضوع بوضوح في قدرة التقنيات الحديثة على اختزال المسافات وتقريب العدالة من المواطن، مما يؤدي إلى خفض تكاليف التقاضي وتخفيف الضغط على المقرات القضائية المادية، كما تكمن الأهمية في القضاء على البيروقراطية الإدارية التي كانت تلازم الملفات الورقية، وتحويلها إلى تدفقات رقمية تمتاز بالسرعة والشفافية، مما يساهم في الرفع من وتيرة الفصل في المنازعات وتحقيق النجاعة القضائية المنشودة التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتزيد من ثقة المتقاضين في فعالية جهازه القضائي.

يهدف البحث إلى وضع تعريف مانع وجامع لنظام التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مع تحديد مقوماته الأساسية وتمييزه عن المفاهيم المشابهة كالإدارة الإلكترونية، كما يسعى إلى تحليل الترسانة القانونية المستحدثة مثل قانون عصنة العدالة 03-15 والقانون 07-18 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وذلك لبناء قاعدة معرفية رصينة حول حقوق وواجبات أطراف الخصومة في البيئة الرقمية، وتبيان كيف استطاع المشرع الموازنة بين التطور التكنولوجي وبين الحفاظ على الهبة الرسمية للجلسات القضائية وضوابطها الإجرائية.

ويسعى البحث إلى تتبع المسار الإجرائي للدعوى الإلكترونية منذ الإيداع الرقمي للعرائض حتى النطق بالحكم وتنفيذه، لرصد المعوقات الميدانية التي قد تعترض سبيل المتقاضين والمحامين عند استخدام المنصات الرقمية، ويهدف أيضا إلى تقييم مدى نجاعة "المحاكمة عن بعد" في تحقيق التواصل الفعال بين القاضي وأطراف الدعوى، وتقديم رؤية نقدية تساهم في تطوير الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030، من خلال اقتراح حلول تقنية وقانونية لتعزيز أمن الأنظمة المعلوماتية القضائية وضمان استمراريتها وكفاءتها التشغيلية.

تتبلور الإشكالية في التساؤل حول مدى نجاعة الترسانة القانونية الجزائرية (القانون 03-15 و22-13) في بناء نظام تقاضي إلكتروني متكامل يجمع بين فعالية التكنولوجيا و ضمانات العدالة التقليدية، وتتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات حول مدى قدرة المنصات الرقمية على حماية سرية المداومات والمعطيات الشخصية، وكيفية مواجهة التحديات التقنية كالفجوة الرقمية أو اختراق الأنظمة، والهدف هو الوصول لمعرفة ما إذا كان المشرع قد استطاع فعلاً خلق بيئة قضائية رقمية آمنة تضمن الحقوق وتحقق النجاعة دون المساس بجوهر العمل القضائي وهيبته.

وتتمثل الأسئلة الفرعية في:

• **السؤال الأول:** ما هو المفهوم القانوني الدقيق للتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، وكيف

استطاع المشرع التمييز بينه وبين الإدارة الرقمية؟ يهدف هذا التساؤل لتحديد الخصائص

الجوهرية والمقومات التقنية لهذا النظام، والبحث في مدى استقلالية قواعده عن الإجراءات التقليدية، ورصد التحولات التي طرأت على العلاقة بين أطراف الخصومة والجهة القضائية في البيئة الافتراضية.

• **السؤال الثاني:** ما هي المسارات الإجرائية للدعوى الإلكترونية في التشريع الجزائري، بدءاً من القيد الرقمي للعرائض وصولاً إلى صدور الحكم وتنفيذه؟ يسعى هذا التساؤل لتشريح آليات عمل منصات وزارة العدل وفعالية نظام التبادل الإلكتروني للمعطيات، مع تسليط الضوء على تقنية المحاكمة عن بعد، والبحث في كفاية الضمانات المحيطة بها لضمان نزاهة المسار القضائي الرقمي.

• **السؤال الثالث:** إلى أي مدى توفر المنظومة القانونية والتقنية الجزائرية الحماية اللازمة للمعطيات الشخصية وسرية المداولات في ظل مخاطر الفضاء السيبراني؟ يهدف هذا التساؤل لتقييم فاعلية النصوص (كالقانون 07-18) والوسائل التقنية (كالتوقيع الإلكتروني) في مواجهة التهديدات الأمنية، مع استشراف آفاق تطوير الموارد البشرية ضمن استراتيجية 2030 لتحقيق عدالة رقمية آمنة ومستدامة.

ولإجابة على هذه التساؤلات تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدامه لاستعراض وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني، كالقانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، لشرح مضامينها وتحديد مواطن القوة والضعف فيها، وسمح هذا المنهج بتفكيك القواعد الإجرائية المستحدثة وفهم فلسفتها القانونية، مما مكنا من رصد الكيفية التي استجاب بها المشرع الجزائري للتحولات الرقمية، وتحليل أثر هذه النصوص على ديناميكية العمل القضائي وتسيير الخصومات الإلكترونية في مختلف مراحلها، مع ربطها بالضمانات الدستورية والقانونية القائمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والتشريعي

للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

يشكل التحول نحو التقاضي الإلكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية أحد أهم تحديات عصرنة مرفق العدالة، وهو استجابة حتمية للتطورات التكنولوجية المتسارعة التي فرضت إعادة النظر في النظريات التقليدية للإجراءات القضائية، حيث إن هذا الفصل يطمح إلى سبر أغوار الإطار المفاهيمي والتشريعي لهذا النظام المستحدث، متجنباً الخوض في التفاصيل الإجرائية التطبيقية التي تترك لمجال آخر، ومركزاً بدلاً من ذلك على التععيد النظري والأسس القانونية التي بني عليها هذا الصرح الرقمي في التشريع الجزائري.

لذا فإن الانتقال من العدالة الورقية الكلاسيكية إلى العدالة الرقمية الافتراضية ليس مجرد استبدال للوسائط المادية، بل هو تغيير جوهري في فلسفة التقاضي، يهدف إلى تحقيق النجاعة القضائية وتقريب العدالة من المواطن في ظل بيئة آمنة تضمن الحقوق والحريات، ويتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل ماهية التقاضي الإلكتروني ومقوماته الأساسية، مستنداً إلى أحدث القوانين الجزائرية مثل القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون 07-18 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني ومقوماته

يعتبر البحث في ماهية التقاضي الإلكتروني مدخلا إلزاميا لضبط الحدود المعرفية والقانونية لهذا النظام، حيث يسعى هذا المبحث إلى تحديد المفهوم الدقيق للتقاضي الرقمي وتبيان الخصائص الجوهرية التي تميزه عن النظم التقليدية والأنظمة الرقمية المجاورة، كما إن التقاضي الإلكتروني في الجزائر لم يعد مجرد ترف تقني، بل أضحي ضرورة قانونية أملت الحاجة إلى تسريع وتيرة الفصل في القضايا والقضاء على البيروقراطية القضائية، وسيتناول هذا المبحث في مطلبه الأول مفهوم التقاضي الإلكتروني ومبادئه الراسخة، بينما يخصص المطلب الثاني لاستجلاء المقومات والمتطلبات التقنية والبشرية والأمنية التي تشكل العمود الفقري لنجاح هذا النظام.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني ومبادئه

إن ضبط مفهوم التقاضي الإلكتروني يتطلب مقارنة متعددة الأبعاد تجمع بين التعريفات الفقهية المتنوعة والنصوص التشريعية المستحدثة، مع ضرورة استحضار المبادئ التي تحكم سير هذا النظام لضمان عدم المساس بجوهر المحاكمة العادلة، حيث يهدف هذا المطلب إلى تقديم رؤية متكاملة للتقاضي الإلكتروني من خلال ثلاثة فروع؛ يخصص الأول للتعريفات، والثاني للمبادئ، والثالث للتمييز بينه وبين المفاهيم المتقاطعة معه في الفضاء الرقمي.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني فقها وتشريعا

يذهب تعريف التقاضي الإلكتروني بأنه نظام معلوماتي متكامل يتم بموجبه تحويل كافة أو معظم إجراءات التقاضي من شكلها المادي الورقي إلى شكل إلكتروني رقمي، عبر استخدام وسائط تكنولوجية وشبكات اتصال تضمن سرعة الفصل في الدعاوى¹.

¹ - فريدة لزرقي وهوام علاوة، "التقاضي الإلكتروني"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد 4، 2021، ص 185.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ويؤكد الفقه أن هذا النظام لا يقتصر على مجرد استخدام الحاسوب، بل يمتد ليشمل فكرة "المحكمة الافتراضية" التي تسمح للمتقاضين وشركاء العدالة بالتفاعل دون الحاجة للحضور المادي، مما يغير من مفهوم المكان والزمان في العملية القضائية. إن الجوهر في هذا التعريف هو "رقمنة الخصومة القضائية" في كافة مراحلها، بدءا من قيد العريضة وصولا إلى النطق بالحكم وتنفيذه، معتبرا التكنولوجيا وسيطاً قانونياً ذا حجية كاملة¹.

ومن منظور تشريعي، لم يضع المشرع الجزائري تعريفا واحدا جامعا في نص فريد، بل وزع ملامح المفهوم عبر ترسانة من القوانين الحديثة، أبرزها القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، لكن هذا القانون أرسى القواعد الأساسية لاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المنظومة القضائية، حيث نصت المادة الأولى منه على وضع منظومة معلوماتية مركزية تهدف إلى إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية، مما يعكس توجهها تشريعيا نحو "التقاضي عن بعد" كآلية رسمية، ويتجلى هذا التعريف التشريعي أيضا في تعديلات قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لاسيما المادة 815 التي كرسها المشرع لتبني الوسائل الإلكترونية في إدارة الدعوى الإدارية، مما يعزز من شرعية هذا النمط من التقاضي³.

¹-صورية غربي، "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 167.

²-قانون رقم 15-03، مؤرخ في 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج. ر. ج. ج. عدد 06، مؤرخ في 10 فيفري 2015.

³. المادة 815 قانون رقم 09-08، قانون رقم 09-08، مؤرخ في 25 فيفري لسنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج. ر. ج. ج. عدد 21، مؤرخ في 23 أبريل سنة 2008، معدل وتم بموجب قانون رقم 22-13، مؤرخ في 12 جويلية سنة 2022، ج. ر. ج. ج. عدد 48، مؤرخ في 17 جويلية سنة 2022.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

حيث أن المشرع الجزائري يتبنى مفهوما مرنا للتقاضي الإلكتروني، حيث يدمج بين التقنيات السمعية البصرية (المحادثة المرئية) وبين التبادل الإلكتروني للبيانات (العرائض الرقمية)، حيث إن الأمر رقم 04-20 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية جاء ليعطي دفعا قويا لهذا المفهوم¹.

ومعتبراً المحاكمة المرئية عن بعد جزءاً لا يتجزأ من النظام القضائي، خاصة في ظروف القوة القاهرة أو لضرورات أمنية، لكن هذا التطور التشريعي يعكس الانتقال من "العدالة الاختيارية رقمياً" إلى "العدالة الرقمية المقننة" التي تفرض نفسها كبديل ناجع للتعقيدات الورقية.

كما يظهر أن التقاضي الإلكتروني هو "سلطة القضاة النظاميين" في مباشرة الإجراءات بوسائل إلكترونية مستحدثة، تهدف للفصل السريع وتسهيل الولوج للعدالة، حيث إن هذا التعريف يشدد على أن الرقمنة لا تلغي دور القاضي البشري بل تعزز من قدراته الإشرافية والرقابية عبر أدوات تقنية تضمن دقة المواعيد وسهولة استرجاع المعلومات. ويؤكد الباحثون أن هذا النظام هو نتاج تداخل بين القانون العام والقانون التقني، مما يتطلب فهم طبيعة "الرسالة الإلكترونية" كدعامة قانونية بديلة للورق².

ويبرز تعريف آخر بأنه "إعادة هيكلة شاملة للعملية القضائية" وفق قواعد ذات بعد تقني تحتاج لجهاز إعلام آلي وشبكة إنترنت ومنصة إلكترونية مخصصة، فهذا التعريف يخرج التقاضي الإلكتروني من دائرة "الوسيلة المساعدة" ليدخله في دائرة "النظام القضائي المستقل إجرائياً"، حيث تخضع الدعوى الإلكترونية لنفس ضوابط الشكل والموضوع في الدعوى التقليدية ولكن بقلب

¹ - تجدر الإشارة في ظل قانون الإجراءات الجزائية الملغى في أحكام المادة 15 مكرر (أو المواد المعدلة الأخرى مثل 15، 47، 63) من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 31 أوت 2020، (ملغى).

² - عقباي نبيلة وبلعالية فريدة، "التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق، جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب، 2023، ص 05.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

رقمي، لذا فإن هذا النظام يهدف في جوهره إلى تحويل المحكمة من مبنى مادي إلى "واجهة رقمية" تقدم خدمات قضائية متكاملة¹.

علاوة على ذلك، يحلل خبراء القانون التعريف الوارد في القانون 03-15، مشيرين إلى أنه يركز على ثلاثة أركان: المنظومة المعلوماتية المركزية، التبادل الإلكتروني للمحررات، والمحادثة المرئية، لكن هذه الأركان الثلاثة تشكل المفهوم القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر، حيث تعتبر المنظومة هي "الوعاء"، والتبادل هو "الإجراء"، والمحادثة هي "الجلسة"، وهذا التكامل يضمن انسجام العمل القضائي ويمنع تشتت البيانات القضائية².

يمكن القول إن التعريف الفقهي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر يتفق على أنه "نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية لغرض سرعة الفصل في الدعاوى"، حيث إن هذا المفهوم يتجاوز مجرد "الرقمنة" ليصل إلى مستوى "العدالة الذكية" التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي وتقنيات التشفير لضمان صدقية الأحكام وحماية حقوق الأطراف في الفضاء الافتراضي.

الفرع الثاني: المبادئ التي يقوم عليها التقاضي الإلكتروني

يرتكز التقاضي الإلكتروني في الجزائر على جملة من المبادئ الجوهرية التي تضمن توازنه مع المبادئ التقليدية للمحاكمة العادلة، وعلى رأسها "مبدأ علنية الجلسات"، أما في الفضاء الرقمي يتم تطويع هذا المبدأ من خلال استخدام تقنيات البث المباشر أو وضع كاميرات في قاعات الجلسات تتيح للجمهور أو الأطراف المتابعة عبر منصات رسمية مؤمنة، حيث إن العلنية الإلكترونية تهدف إلى

¹ - اخلف سامية ، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد الخاص ، 2021، ص 21.

² - حسينة شرون، عتيقة معاوي ، التقاضي الإلكتروني في الجزائر ، مداخلة بمناسبة ملتقى وطني حول التقاضي الإلكتروني ، المسيلة 2019 ، ص 4.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ضمان رقابة المجتمع على العمل القضائي حتى في غياب الحضور الجسدي، مع مراعاة الضوابط التي تمنع انتهاك حرمة الجلسات أو تسجيلها دون إذن قضائي¹.

ولقد نصت المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان² إن لكل إنسان الحق في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً وعلنياً" كما أكدت المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن تكون المحاكمة علنية، ويقصد بالمحاكمة العلنية على حق الحضور الجمهوري للمحاكمة³.

ويعد "مبدأ الوجاهية والمواجهة" حجر الزاوية في التقاضي الإلكتروني، حيث يضمن النظام تمكين كل طرف من العلم بكافة الطلبات والدفع والأدلة المقدمة من الخصم والرد عليه، وهذا ما نصت عليه نص المادة 03 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، أما في البيئة الرقمية يتم ذلك عبر "التبادل الفوري للعرائض" وإخطار الأطراف آلياً عبر بريدهم الإلكتروني الرسمي أو حساباتهم على المنصة القضائية، مما يحقق مواجهة فعالة وسريعة تتجاوز بطء التبليغ التقليدي، كما يضمن هذا المبدأ حق المتهم أو الخصم في مناقشة الشهود والخبراء عبر المحادثة المرئية بوضوح تام للصوت والصورة⁴.

¹ - سعيد علي، مرجع سابق، ص 07.

² - المادة 10، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 ألف (3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948؛ وهي المادة التي لم يطرأ عليها أي تعديل نصي منذ صدورها، وقد تم تأكيد محتواها وتفصيل آليات تنفيذها لاحقاً بموجب المادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)" لعام 1966، الذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67-89، متوفر على الموقع الرسمى للأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 01 جانفي 2026.

³ - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، 16 ديسمبر 1966، المادة 14، متوفر على الموقع الرسمى للأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 01 جانفي 2026.

⁴ - أنظر المادة 03 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، مصدر سابق.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

كما يقوم النظام على "مبدأ السرعة والفعالية القضائية"، وهو المحرك الأساسي لتبني الرقمنة، ويهدف التقاضي الإلكتروني إلى تقليص الآجال القضائية والقضاء على "الزمن الميت" في الخصومة، من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية وتسهيل تقديم المستندات في أي وقت ومن أي مكان، وإن هذا المبدأ ينعكس إيجابيا على جودة الخدمة القضائية، حيث يفرغ القاضي للعمل الفني القانوني بدلاً من الانشغال بالتعقيدات الورقية والمواعيد الإجرائية الروتينية¹.

ويبرز "مبدأ الأمن والثقة الرقمية" كضرورة حتمية، حيث يجب أن تضمن الوسائل المستخدمة سرية الإرسال وأمانته، لكن المشرع الجزائري في القانون 03-15 شدد على ضرورة تسجيل التصريحات على دعائم تضمن سلامتها وإرفاقها بملف الإجراءات، مما يحقق الأمان القانوني للمتقاضين، وإن هذا المبدأ يتطلب توفير حماية تقنية ضد الاختراقات والتلاعب بالبيانات القضائية، لضمان أن الحكم الصادر يركز على إجراءات صحيحة ومؤمنة².

إضافة إلى ذلك، يركز التقاضي الإلكتروني على "مبدأ الولوج المستنير للعدالة"، وهو ما يعني تبسيط الواجهات الرقمية وتسهيل استخدامها من قبل المتقاضين والمحامين، فالدولة ملزمة بتوفير الدعم التقني وتكوين الموارد البشرية لضمان عدم تحول التكنولوجيا إلى عائق يحرم المواطن من حقه الدستوري في التقاضي، لذا فإن "العدالة الرقمية" يجب أن تكون في متناول الجميع، وهو ما يفسر حرص وزارة العدل على إنشاء مراكز نداء وتقديم شروح وافية للخدمات الإلكترونية³.

¹ - عبد اللطيف سيني، حورية بن أحمد، "التقاضي في المادة الإدارية باستعمال الوسائل الالكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 10، العدد 02، 2025، 122.

² - يوسفى مباركة، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص 550-551.

³ - بلجدوي بسمة وبوزنون سعيدة، "من العدالة التقليدية إلى العدالة الرقمية: قراءة في التجربة الجزائرية"، مجلة المعيار، المجلد 16، العدد 2، 2025، ص 1050.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

كما يظهر "مبدأ استمرارية المرفق القضائي" بوضوح في التقاضي الإلكتروني، حيث يسمح النظام للمحاكم بأداء وظائفها حتى في حالات الأزمات أو العطل الرسمية، حيث إن إمكانية استلام المستندات وتتبع القضايا 24/24 ساعة يوميا تضمن أن العدالة لا تتوقف أبداً، مما يعزز من استقرار المراكز القانونية ويحقق الأمن القضائي للمواطنين¹.

وأخيراً، يلتزم التقاضي الإلكتروني بـ "مبدأ الشفافية والمحاسبة"، حيث توفر المنظومة المعلوماتية المركزية سجلاً رقمياً لا يقبل التلاعب لكافة العمليات القضائية، لكن هذا المبدأ يساهم في القضاء على مظاهر الفساد أو التواطؤ، حيث يصبح من السهل تتبع مسار أي وثيقة وتحديد المسؤول عن أي تأخير أو خطأ إجرائي، وإن الرقمنة هي الأداة الأكثر فعالية لتحقيق رقابة ذاتية ومؤسسية على أداء المرفق القضائي.

الفرع الثالث: تمييز التقاضي الإلكتروني عن الإدارة القضائية الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني

يعد التمييز بين التقاضي الإلكتروني والإدارة القضائية الإلكترونية أمراً ضرورياً لرفع اللبس المفاهيمي؛ فالإدارة القضائية الإلكترونية تتعلق بـ "تسيير المرفق" وتبسيط الإجراءات الإدارية والخدمات للمواطنين. تشمل الإدارة الإلكترونية تطبيقات مثل "الشباك الإلكتروني" الموحد، وتخصيص عناوين إلكترونية للمواطنين، وإنشاء مراكز نداء (الرقم الأخضر)، وهي تهدف لتحسين الأداء التنظيمي. أما التقاضي الإلكتروني، فهو يمس "صلب العملية القضائية" من ادعاء ومرافعة وفصل، فهو ديناميكية الخصومة في الفضاء الافتراضي².

وفي المقابل، يتميز "التوثيق الإلكتروني" بتركيزه على "مخرجات العدالة" والوثائق الرسمية ذات الحجية القانونية، ويتعلق الأمر برقمنة الوثائق وحمايتها واستخراجها عبر الإنترنت، مثل صحيفة السوابق

¹ - يوسفى مباركة، حنان عكوش، مرجع سابق، ص 551.

² - بلجودي بسمة، بوزنون سعيدة، مرجع سابق، ص 1050.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

القضائية ووثائق الحالة المدنية والنسخ القضائية الموقعة إلكترونيا، وبينما التقاضي الإلكتروني هو "العملية" التي قد تؤدي لصدور هذه الوثائق، فإن التوثيق الإلكتروني هو "الوعاء القانوني" الذي يحفظ حقوق الأفراد ويثبتها بضمانات التوقيع والتصديق الإلكترونيين وفق القانون 04-15 في المواد 08-09 منه¹.

حيث أن هذه المفاهيم الثلاثة تشكل معا ما يسمى بـ "العدالة الرقمية" الشاملة، لكن الإدارة الإلكترونية توفر "البنية التحتية" اللازمة، والتقاضي الإلكتروني يمثل "الإجراء" الفعلي، والتوثيق الإلكتروني يضمن "الأثر القانوني" المستدام، وهذا التكامل هو ما سعى إليه المشرع الجزائري من خلال استراتيجية العصرية التي بدأت بالمنظومة المعلوماتية المركزية².

كما يبرز التمييز في مستوى الحجية؛ فبيانات الإدارة القضائية الإلكترونية غالبا ما تكون "إخبارية" (مثل مآل القضية)، بينما بيانات التقاضي والتوثيق الإلكتروني هي "منشئة للحقوق أو كاشفة لها" وتتمتع بحجية قانونية كاملة مساوية للورق، لذا فإن التقاضي الإلكتروني يتطلب حضورا (ولو افتراضيا) وتفاعلا بين أطراف متعددة، في حين أن التوثيق الإلكتروني قد يتم بطلب فردي وتلقائي عبر المنصة.

وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة القضائية الإلكترونية تهدف إلى "عصرية التسيير" وتقليل الهدر المالي والزمني، بينما التقاضي الإلكتروني يهدف إلى "تحديث المنظومة الإجرائية" لمواكبة التحولات العالمية في مجال حقوق الإنسان والمحكمة العادلة، حيث إن الفصل بين هذه المفاهيم يساعد في تحديد

¹ - المادتان 08 و 09 من القانون رقم 04-15، مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير سنة 2015.

² - بوخنوفة شهيناز، "التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2025، ص 11.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

المسؤوليات التقنية والقانونية؛ فخطأ في الإدارة قد يعالج إدارياً، لكن خطأ في التقاضي الإلكتروني قد يؤدي لبطلان الحكم¹.

وأخيراً، يؤكد الفقه أن التقاضي الإلكتروني هو "الذروة" في هرم الرقمنة القضائية، حيث لا يمكن الوصول إليه بفعالية دون إدارة إلكترونية كفؤة ونظام توثيق إلكتروني مؤمن، وإن الجزائر من خلال تفعيل منصات "نيابة-إي" وتبادل العرائض، بدأت في دمج هذه المفاهيم عملياً لتشكيل بيئة قضائية رقمية منسجمة.

المطلب الثاني: مقومات ومتطلبات التقاضي الإلكتروني

إن الانتقال الفعلي نحو التقاضي الإلكتروني في الجزائر مرهون بتوفر مقومات مادية وتقنية وبشرية صلبة، تضمن استدامة النظام وحمايته من التهديدات السيبرانية، ويهدف هذا المطلب إلى استعراض المتطلبات اللازمة لبناء "المحكمة الذكية" من خلال فرعين؛ الأول يركز على الجانب التقني والبشري، والثاني يغوص في تعقيدات الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات.

الفرع الأول: المتطلبات التقنية والبشرية

تتمثل المتطلبات التقنية الأساسية في ضرورة وجود "منظومة معلوماتية مركزية" مؤمنة تربط كافة الجهات القضائية بوزارة العدل، وهو ما كرسته المادة 03 من القانون 15-03، لكن هذه المنظومة تتطلب خوارزميات السعة، وشبكة إنترنت ذات تدفق عالٍ ومستقر لضمان عدم انقطاع جلسات المحاكمة المرئية، بالإضافة إلى أجهزة كمبيوتر متطورة ومساحات ضوئية عالية الدقة لتحويل الوثائق

¹ - خليل محمد، براهيم زيان، "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة المديّة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 09.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الورقية إلى نسخ رقمية، حيث إن توفر "قاعات إلكترونية نموذجية" مزودة بشاشات عرض ذكية وكاميرات متعددة الزوايا هو شرط تقني لا غنى عنه لإجراء محاكمات تحاكي الواقع¹.

وعلى صعيد المتطلبات البشرية، يبرز دور "القاضي المتخصص" أو "قاضي المعلومات"، وهو الذي يمتلك مهارات التعامل مع الوسائط الرقمية والقدرة على إدارة الجلسة افتراضيا بكفاءة، وهذا يتطلب تكويننا دوريا ومستديرا للقضاة في المدارس العليا للقضاء، ليس فقط في كيفية استخدام الأجهزة، بل في كيفية تقدير "الدليل الرقمي" والتعامل مع الدفع التقنية المعقدة، حيث إن العنصر البشري المؤهل هو الضمانة الحقيقية لتطبيق القانون بروح العصر الرقمي².

ولا يقتصر التأهيل البشري على القضاة، بل يشمل "أعوان القضاء" وخاصة أمناء الضبط الذين يتولون تدوين المحاضر الإلكترونية وإدارة المنصات الرقمية أثناء الجلسات، كما يجب إشراك المحامين كشركاء أساسيين في العملية، من خلال إلزامهم بالانخراط في الشبكات الوطنية لتسجيل القضايا وإرسال العرائض إلكترونياً، مما يتطلب منهم امتلاك "ثقافة رقمية" واسعة، وإن نجاح التقاضي الإلكتروني هو نتاج جهد جماعي لكافة الفاعلين في حقل العدالة³.

وتشير الدراسات إلى ضرورة الاستعانة بخبراء في الإعلام الآلي والأمن السيبراني ليكونوا جزءا من الطاقم الدائم للمحاكم، لتقديم الدعم التقني الفوري ومعالجة أي أعطال قد تطرأ أثناء سير المحاكمات، وإن وجود "تقني قضائي" هو ضرورة حتمية لضمان استمرارية المرفق في ظل الاعتماد

¹ - أنظر المادة 03 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة ، مصدر سابق.

² - خليل محمد، براح زيان، مرجع سابق، ص 09.

³ - شموه عبد الله، "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023، ص 84.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الكلية على التكنولوجيا، كما يتطلب النظام وجود "مهندس بيانات" يشرف على المنظومة المعلوماتية المركزية لضمان انسجام البيانات ومنع تكرارها¹.

إضافة إلى ذلك، يتطلب التحول الرقمي "تحديث البنية التشريعية" لتواكب المتطلبات التقنية، من خلال إصدار مراسيم تنفيذية تنظم بالتفصيل كيفية استخدام التوقيع الإلكتروني وتحديد معايير التصديق، فالمرشح الجزائري من خلال القانون 04-15، أرسى القواعد العامة للتوقيع الإلكتروني، ولكن التطبيق في المجال القضائي يحتاج لضوابط أكثر صرامة لضمان "هوية الموقع" وصحة السند القضائي².

كما يعتبر "التكوين الذاتي للمتقاضين" مطلباً غير مباشر، حيث يجب على وزارة العدل نشر الوعي الرقمي وتوفير أدلة إرشادية بسيطة لاستخدام الخدمات الإلكترونية، حيث إن "الولوج المستنير" للعدالة يقتضي أن تكون الواجهات الرقمية صديقة للمستخدم وغير معقدة، لضمان عدم إقصاء الفئات الأقل حظاً في المعرفة التقنية³.

وأخيراً، يتطلب التقاضي الإلكتروني "تعاوناً دولياً" لتبادل الخبرات مع الدول السبّاقة، وعقد اتفاقيات لتوفير البرمجيات القضائية المتطورة. إن الاستفادة من النماذج الناجحة عالمياً، مع تكيفها مع الخصوصية الجزائرية، يساهم في بناء نظام تقاضي إلكتروني متين وقادر على الصمود أمام التحديات المستقبلية.

¹ - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو. م. أ. والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 85.

² - صورية عربي، مرجع سابق، ص 171.

³ - علي يحيى، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر بين ضعف الإمكانيات وغياب الوعي"، "اندبندنت عربية"، 23 نوفمبر 2024، شوهدي في 11 مارس 2026، الساعة 22:53، <https://www.independentarabia.com/node/612567>.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الفرع الثاني: الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات القضائية

يشكل الأمن المعلوماتي التحدي الأكبر والمطلب الأكثر إلحاحا في نظام التقاضي الإلكتروني، حيث يجب حماية ملفات المتقاضين من خطر الاختراق أو التجسس أو الإتلاف العمدي، ويتطلب ذلك استخدام بروتوكولات تشفير قوية وتفعيل جدران حماية متطورة لمنع الوصول غير المصرح به لقواعد البيانات المركزية لوزارة العدل، وإن أي تسريب لمعلومات قضائية حساسة قد يلحق أضرارا جسيمة بسمعة الأطراف ويقوض هيبة القضاء الرقمي¹.

أما في التشريع الجزائري، جاء القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ليوفر الدرع القانوني لهذه المعطيات، حيث يفرض هذا القانون التزامات صارمة على "المسؤول عن المعالجة" لضمان سرية البيانات وعدم استخدامها في غير الأغراض القضائية التي جمعت من أجلها، كما منح المتقاضين حقوقا جوهرية مثل "الحق في الولوج" و"الحق في الاعتراض" و"الحق في النسيان الرقمي" في حالات معينة².

وتعتبر "السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" هي الهيئة العليا المكلفة بالرقابة على مدى التزام الجهات القضائية بمعايير الأمان الرقمي، لذا فإن معالجة البيانات القضائية

¹ - خالد سويلم محمد سويلم، الحماية القانونية للبيانات الشخصية الإلكترونية، دراسة مقارنة، مقال منشور، المجلة القانونية الصادرة عنها باسم القاهرة، المجلد 14، ع 06، نوفمبر 2022، ص 1889.

² - القانون رقم 07-18، مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق لـ 10 جوان سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 26 رمضان عام 1439 الموافق لـ 10 جوان سنة 2018، معدل بقانون رقم 25-11 مؤرخ في 24 يوليو 2025 الجريدة الرسمية، عدد 48 مؤرخ في 24 يوليو 2025.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

"الحساسية" (مثل المعطيات الجينية أو السوابق العدلية) تخضع لرقابة مشددة، حيث يمنع القانون معالجتها إلا في إطار الضرورة القصوى وبالضمانات التي كرسها الدستور لحماية الحياة الخاصة¹.

ومن الناحية الإجرائية، يجب ضمان "سرية المحادثات" بين المتهم ومحاميه في المحاكمات عن بعد، كونه جزءاً لا يتجزأ من حق الدفاع، وينص القانون على ضرورة استخدام خطوط اتصال مؤمنة تمنع أي طرف ثالث من التنصت، مع وجوب تدوين كافة الضمانات في محضر رسمي يوقعه القاضي وأمين الضبط، وإن حماية "الخصوصية الإجرائية" هي الضامن لنزاهة المحاكمة الإلكترونية².

كما يتضمن الأمن المعلوماتي ضمان "سلامة وحجية المحررات الإلكترونية" عبر التوقيع والتصديق الإلكترونيين، فهذا النظام يضمن عدم إمكانية تعديل الوثيقة بعد توقيعها من القاضي، مما يمنع تزوير الأحكام أو التلاعب بمحاضر الجلسات. المشرع الجزائري جعل للوثيقة الإلكترونية نفس قوة الإثبات المقررة للوثيقة الورقية، شرط توفر الضمانات التقنية التي تثبت مصدرها وسلامتها³.

وعلى مستوى "الأمن المادي والتقني"، يتطلب الأمر وجود "نسخ احتياطية" مشفرة وموزعة جغرافياً لحماية ملفات القضايا من الكوارث الطبيعية أو الهجمات السيبرانية الكبرى (مثل هجمات الفدية) وإن ضياع أرشيف قضائي إلكتروني هو كارثة قانونية يجب تلافيها بخطط طوارئ محكمة تشرف عليها فرق متخصصة⁴.

¹ - محمد العيداني ويوسف زروق، "حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 119.

² - صورية غربي، مرجع سابق، ص 181.

³ - يوسف مباركة، حنان عكوش، مرجع سابق، ص 552.

⁴ - هدراش سعاد، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

وأخيرا، يبرز "التشريع الجنائي" كخط دفاع رادع، حيث يعاقب قانون العقوبات والقانون 15-04 المتعلق بجرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصال على كل اعتداء على المنظومات المعلوماتية القضائية، لذا فإن الصرامة في ملاحقة "القراصنة" الذين يحاولون العبث بالعدالة الرقمية هي رسالة طمأنة للمتقاضين بأن حقوقهم في مآمن تام داخل الخوادم الوطنية.

المبحث الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري

يمثل التحول الرقمي في المنظومة القضائية الجزائرية استجابة حتمية لتحديات العصر وتكريسا لمفهوم "الحكومة الإلكترونية" التي تسعى الدولة إلى تجسيدها في كافة مرافقها الحيوية، ويعد نظام التقاضي الإلكتروني، بوصفه نظاما قضائيا معلوماتيا متكاملا، ثورة إجرائية تتجاوز فكرة استخدام الوسائل التقنية البسيطة لتصل إلى مستوى إعادة صياغة الخصومة القضائية في قالب رقمي يسمح بمباشرة الدعوى من لحظة تسجيلها إلى غاية صدور الحكم وتنفيذه عبر وسائط إلكترونية مرتبطة بشبكة الإنترنت .

المطلب الأول: الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني

يعتبر الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر الركيزة الأساسية التي يستند إليها القضاء للانتقال من "العدالة الورقية" التقليدية إلى "العدالة الرقمية" الذكية، وقد أدرك المشرع أن هذا الانتقال يتطلب بيئة تشريعية مرنة وقادرة على استيعاب الخصائص التقنية للوسائط الإلكترونية، مع الحفاظ على المبادئ الدستورية الراسخة للمحاكمة العادلة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الفرع الأول: مظاهر التقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات المدنية والإدارية

يمثل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الميدان الخصب لتطبيق آليات التقاضي الإلكتروني، حيث عمل المشرع الجزائري على إدخال تعديلات جوهرية بموجب القانون رقم 22-13 لترسيخ "التبادل الإلكتروني للمعطيات والعرائض" كبديل عصري للإجراءات التقليدية¹.

كما إن مظاهر التقاضي الإلكتروني في هذا القانون لا تقتصر على جانب تقني فحسب، بل تمتد لتشمل مراجعة مفاهيم رفع الدعوى، والتبليغ، وتسيير الجلسات، مما يعكس رغبة المشرع في توفير خدمة قضائية سريعة وفعالة ومتاحة للجميع دون قيود جغرافية، كذلك يعتبر نظام التقاضي الإلكتروني في المادة المدنية والإدارية نظاما معلوماتيا يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عبر أجهزة حاسوب مرتبطة بشبكة الإنترنت، تبدأ من تسجيل الدعوى وتصل إلى غاية صدور الحكم².

حيث أن هذا النظام بأنه استخدام الوسائط السمعية والبصرية في مباشرة الخصومة عن بعد، مما يسمح باختفاء الوثائق الورقية وبرز الوثائق الإلكترونية كبديل قانوني وحيد ومتاح، وإن الانتقال إلى هذا النظام يهدف أساسا إلى القضاء على "العدالة البطيئة" وتوفير الجهد والمال، حيث أصبحت الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يحل محل الدعائم الورقية في الكتابة والحفظ والاسترجاع، مما يمنح النظام القضائي مرونة فائقة في التعامل مع الكم الهائل من القضايا³.

¹ - القانون رقم 22-13، مصدر سابق.

² - عبد اللطيف سني، حورية بن أحمد، "التقاضي في المادة الإدارية باستعمال الوسائل الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية 10، عدد 2، 2025، ص 124.

³ - سليمان رقية، مسعودي خديجة، "استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية، معهد الحقوق، المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار إليزي، 2024، ص 10.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

أيضا يركز الإطار التشريعي لهذا الفرع على القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرية العدالة، والذي يعد الخطوة الأولى نحو تجسيد "العدالة الرقمية" من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، حيث ينص هذا القانون في مادته التاسعة على إمكانية إرسال المحررات والوثائق القضائية بالطريقة الإلكترونية، مما يمنح الجهات القضائية سلطة إرسال الاستدعاءات وإعلام المتقاضين بمآل قضاياهم عبر رسائل نصية قصيرة (SMS) أو عبر البوابات الإلكترونية المخصصة¹.

حيث أن هذا التوجه التشريعي يعزز من كفاءة الجهاز القضائي ويقلل من تكرار البيانات، حيث يتم استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن يضمن توافق المعطيات وسهولة استغلالها من طرف القضاة ومساعدى العدالة، وهو ما أكدته الملتقيات القانونية حول عصرية العدالة بأن النظام الآلي لتسيير الملف القضائي أصبح مكسبا حقيقيا منذ انطلاقه في 2005².

وتجسد المادة 815 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (المعدلة بالقانون 22-13) قمة التحول نحو التقاضي الإلكتروني، حيث سمح المشرع برفع الدعوى إلكترونيا وحذف عبارة "موقعة من طرف محامي" التي كانت تثير إشكالات تقنية في السابق، واستبدالها بإجراءات رقمية تضمن صحة العريضة³.

¹ - وفاء بوالشعور ونوال لصلح، "تجربة التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: عصرية قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 07.

² - بن طيب سعيد، "المداخلة الأولى"، (مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول: العدالة الإلكترونية، مجلس قضاء تيارت، الجزائر، 26 ديسمبر 2022)، شوهذ في 16 مارس 2026، الساعة 14:13، <https://courdetiaret.mjustice.dz>.

³ - أنظر المادة 815 من القانون رقم 22-13 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مصدر سابق.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

لذا فإن رفع الدعوى عن بعد يعني أن المتقاضي أو محاميه يمكنه تسجيل العريضة وتقديم المستندات من أي مكان وفي أي وقت، حتى في أيام الإجازات والعطل، مما يحقق مبدأ استمرارية المرفق العام القضائي، وتكشف التحليلات القانونية في المجالات المتخصصة أن هذا الإجراء يتطلب وجود منصة إلكترونية مؤمنة تابعة لوزارة العدل، حيث يتم فحص المستندات من طرف الموظف المختص وإصدار قرار بالقبول أو الرفض إلكترونياً، مع إشعار المتقاضي فوراً بما تم بشأن قضيته¹.

ويظهر التقاضي الإلكتروني بجلاء في نظام "التبليغ والتبادل الإلكتروني للمعطيات"، حيث نصت المادة 931 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على إمكانية تبليغ الخصوم بكافة الطرق القانونية، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية، وهذا الاعتراف التشريعي ينهي عصر "التبليغ المادي" المرهق ويستبدله بالبريد الإلكتروني أو الرسائل النصية، مما يضمن وصول المعلومات القانونية لأصحابها بسرعة ودقة².

كذلك فإن التبليغ الإلكتروني يجب أن يتم عبر المنظومة المعلوماتية المركزية لضمان سرية الإرسال وأمانته، وأن توفر هذه المنظومة دليلاً تقنياً على تاريخ وساعة التوصل، وهو ما يحد من التماطل في الإجراءات ويحقق مبدأ "المواجهة بين الخصوم" في بيئة رقمية آمنة³.

وتعد "المحاكمة المرئية عن بعد" من أهم مظاهر عصرنة القضاء الإداري والمدني، حيث أجاز القانون 03-15 في مادته 14 استخدام هذه التقنية لاستجواب أو سماع الأطراف والشهود إذا استدعى بعد المسافة ذلك أو تطلبه حسن سير العدالة⁴.

¹ - مباركة يوسف، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، عدد 01، 2022، ص 552.

² - أنظر المادة 931 من القانون رقم 22-13 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مصدر سابق.

³ - عبد اللطيف سنيني، حورية بن أحمد، مرجع سابق، ص 127.

⁴ - أنظر المادة 14 من القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، مصدر سابق.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

وتعتبر هذه التقنية وسيلة اتصال مرئية ومسموعة تربط بين قاعة المحكمة ومكان وجود الشخص المطلوب سماعه، مع وجوب حضور وكيل الجمهورية أو أمين ضبط للتحقق من الهوية، وقد أكدت المداخلات في الأيام الدراسية أن اللجوء للمحاكمة المرئية، خاصة خلال جائحة كورونا، كان ظرفاً استثنائياً فرض نفسه كبديل ناجع للتقاضي التقليدي، مما سمح بمواصلة العمل القضائي مع الحفاظ على السلامة العامة والأمن العام¹.

حيث يوفر نظام التقاضي الإلكتروني في المادة المدنية إمكانية متابعة مآل القضايا والاطلاع على جداول الجلسات واستخراج النسخ العادية والمنفذة للأحكام والقرارات القضائية عبر الإنترنت، وتتيح البوابة الإلكترونية لوزارة العدل للمحامين والمتقاضين الحصول على هذه الخدمات دون الحاجة للتنقل المادي، مما يقلل من الازدحام في المحاكم ويرفع من جودة الخدمة العمومية².

كما تم تدعيم هذا النظام بآلية استخراج شهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية إلكترونياً، وهو ما يعكس رغبة المشرع في رقمنة كافة المحررات التي تصدر عن مرفق القضاء، مما يساهم في بناء قاعدة بيانات وطنية بيومترية دقيقة ومؤمنة³.

ويطرح التقاضي الإلكتروني في المادة المدنية والإدارية تحديات تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، وهو ما أثار نقاشاً فقهيًا وقضائياً واسعاً في الجزائر، فبينما يرى جانب من الفقه أن الرقمنة تسرع الفصل في المنازعات، يخشى جانب آخر من تأثير "الحضور الافتراضي" على مبدأ الشفافية والعلنية⁴.

¹ - منير شرقي، "استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات الجزائية على ضوء القانون رقم 15-03، "المحلل القانوني"، المجلد 1، عدد 2، 2019، ص 124.

² - عبد اللطيف سنيني، حورية بن أحمد، نفس المرجع، ص 129.

³ - بن طيب سعيد، مداخلات مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول: العدالة الإلكترونية، مجلس قضاء تيارت، الجزائر، 26 ديسمبر (2022)، شوهده في 16 مارس 2026، الساعة 13:14، <https://courdetiaret.mjustice.dz>.

⁴ - منير شرقي، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

وفي هذا السياق، تمارس المحكمة العليا رقابتها على صحة الاقتناع القضائي المبني على إجراءات رقمية، ملزمة القضاة بضرورة تسبيب أحكامهم وفق "قواعد المنطق القضائي" لضمان عدم التعسف في تقدير الأدلة الرقمية، لذا فإن التوازن بين "النجاعة التقنية" و"الضمانات القانونية" يظل هو الرهان الأكبر الذي يسعى المشرع الجزائري لتحقيقه من خلال التدرج في اعتماد هذه التقنيات وضبط أطرها القانونية بما لا يتعارض مع الدستور.

كما إن رقمنة "صندوق المصاريف القضائية" في المادة المدنية تعد من المطالب الملحة التي يسعى المشرع لتجسيدها بالكامل، حيث يتم حالياً اعتماد نظام الدفع الإلكتروني للمصاريف والكفالات عند تسجيل القضايا .

فهذا النظام يربط بين الجهات القضائية والمؤسسات المالية (مثل بريد الجزائر والبنوك)، مما يضفي شفافية أكبر على التعاملات المالية القضائية ويقضي على البيروقراطية الإدارية . وتشير الدراسات الأكاديمية إلى أن تكامل نظام الدفع مع نظام تسجيل الدعوى هو ما سيعطي للتقاضي الإلكتروني صفته الكاملة، بحيث يصبح الملف القضائي رقمياً منذ دخوله إلى الهيئة القضائية إلى غاية خروجه كحكم نهائي قابل للتنفيذ.

الفرع الثاني: التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي والتجاري

يمتد الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني ليشمل المجالين الجزائي والتجاري، نظراً لما تفرضه الجرائم الحديثة والمعاملات الاقتصادية الرقمية من ضرورة تحديث آليات البحث والتحري والفصل في المنازعات، وفي حين يركز المجال الجزائي على التوفيق بين سرعة الإجراءات وحماية حقوق المتهم، يركز المجال التجاري على ضمان أمان التعاقدات الإلكترونية وسرعة استقرار المراكز القانونية، وقد استحدث

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

المشرع الجزائري آليات تقنية متطورة مثل "السوار الإلكتروني" والمحاكمة عن بعد في المادة الجزائية، بينما كرس نظام "المحاكم التجارية المتخصصة" والتبادل الرقمي للمعطيات في المادة التجارية¹.

ويعتبر نظام "المحاكمة عن بعد" في المادة الجزائية نقلة نوعية في التعامل مع القضايا الجنائية، حيث أجاز المشرع للجهات القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية في مختلف مراحل الدعوى العمومية، وتنص المادة 15 من القانون 03-15 على إمكانية إجراء الاستجواب أو السماع أو المواجهة عبر المحادثة المرئية في مقر المحكمة الأقرب لمكان إقامة الشخص، بحضور وكيل الجمهورية وأمين الضبط².

كذلك هذا الإجراء يهدف أساسا إلى توفير الجهد والمال وضمان السرعة والدقة في التحقيق، خاصة في الحالات التي يصعب فيها نقل المتهم أو الشاهد لدواع أمنية أو صحية، وهو ما تضمنته تعديلات قانون الإجراءات الجزائية (المواد 441 مكرر وما يليها)³.

ويشترط المشرع الجزائري لصحة المحاكمة المرئية في المادة الجزائية مجموعة من الضوابط التقنية والقانونية لضمان عدم المساس بحقوق الدفاع. فمن الناحية التقنية، يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته، وأن يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وتلحق بملف الإجراءات⁴.

¹ - راجحي جوهر وياسع فاطمة، "التجارة الإلكترونية في القانون 05-18"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، فرع: قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2021، ص 13.

² - المادة 15 من القانون رقم 03-15، مصدر سابق.

³ - بالعشور وفاء، لصلح نوال، مرجع سابق، ص 04.

⁴ - يوسف مباركة، حنان عكوش، مرجع سابق، ص 549.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ومن الناحية القانونية، يجب تدوين التصريحات كاملة وحرفيا في محضر يوقعه القاضي وأمين الضبط، مع وجوب التحقق من هوية الشخص المسموع بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا، وفي حال كان الشخص محبوسا، تتم المحادثة من المؤسسة العقابية بحضور أمين ضبط المؤسسة الذي يحرر محضرا يوقعه ويرسله للجهة القضائية، وهو ما يجسد مفهوم "الحضور الافتراضي" الذي يعوض الحضور المادي دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة¹.

حيث يبرز التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي كأداة فعالة لـ "حماية الشهود"، خاصة في جرائم الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة، فقد أتاح المشرع لجهة الحكم، تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف، سماع الشاهد "مخفي الهوية" عبر وسائط تقنية تسمح بكتمان صورته وصوته².

فهذا الإجراء، الذي كرسته المادة 65 مكرر وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية، يهدف إلى تشجيع الشهود على الإدلاء بأقوالهم دون خوف من الانتقام، مما يساهم في الكشف عن الحقيقة في القضايا المعقدة، ومع ذلك، وضع المشرع قيودا هاما مفاده أن المعلومات التي يكشف عنها الشاهد مخفي الهوية تعتبر مجرد "استدلالات" لا يمكن أن تشكل لوحدها أساسا للحكم بالإدانة، إلا إذا تعززت بأدلة أخرى³.

¹ - وردة بن بوعبد الله ونورة بن بوعبد الله، "التقنية الرقمية كآلية لعصرنة الاجراءات الجزائية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 17، عدد 04، 2024، ص 146.

² - عادل بوزيدة، "دور الشهادة الإلكترونية في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 1، عدد 1، 2016، ص 141.

³ - أنظر المادة 65 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية ، مصدر سابق.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ولقد استحدثت المشرع الجزائري نظام "المراقبة الإلكترونية" (السوار الإلكتروني) كآلية مستحدثة لتنفيذ العقوبات خارج أسوار السجن، وهو مظهر من مظاهر عصرنة السياسة العقابية، ويتمثل هذا النظام في تثبيت جهاز إلكتروني يشبه الساعة في معصم أو كاحل المحكوم عليه، يسمح للسلطات بمراقبته والتأكد من وجوده في مكان وإقامة محددين خلال فترات زمنية معينة¹

كما يهدف هذا النظام، الذي كرس في قانون العقوبات المعدل بالقانون 06-24، إلى إعادة إدماج المحكوم عليهم وتخفيف الضغط على المؤسسات العقابية، وهو ثمرة توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي تحت رقابة القضاء².

وفي المجال التجاري، ارتبط التقاضي الإلكتروني بظهور "التجارة الإلكترونية" والحاجة لضبط النزاعات الناشئة عن العقود المبرمة عبر الإنترنت، وقد جاء القانون 05-18 ليحدد الضوابط القانونية لهذه العقود، بما في ذلك كيفية التحقق من شخصية المتعاقدين وتوثيق وتسجيل التعاقدات³.

¹ - سليمان رقية، مسعودي خديجة، "إستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني"، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية، معهد الحقوق، المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار إليزي، 2024، ص 08.

² - القانون رقم 06-24، مؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق لـ 28 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتعلق بقانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، الصادرة بتاريخ 21 شوال عام 1445 الموافق لـ 30 أبريل سنة 2024.

³ - القانون رقم 05-18، مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 30 شعبان عام 1439 الموافق لـ 16 مايو سنة 2018.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

حيث يهدف هذا القانون إلى تسهيل عمل الجهات القضائية من خلال تحديد مصطلحات دقيقة مثل "المورد الإلكتروني" و"المستهلك الإلكتروني"، وتطبيق أحكامه على العقود التي يكون أحد أطرافها مقيماً في الجزائر أو متمتعاً بالجنسية الجزائرية، لذا فإن الاعتراف بـ "العقد الإلكتروني" كأداة إثبات ملزمة يمثل حجر الزاوية في التقاضي التجاري الحديث¹.

ولقد استحدث المشرع الجزائري بموجب القانون 22-13 "محاكم تجارية متخصصة" للفصل في المنازعات ذات الأهمية الاقتصادية العالية، مثل منازعات الشركات، الملكية الصناعية، العمليات البنكية، والتجارة الدولية، وتتميز هذه المحاكم بتبنيها لنظام "التبادل الإلكتروني للمعطيات" في إجراءات الخصومة، حيث يمكن تحريك الدعوى عبر المنصة الرقمية لوزارة العدل وتبادل المذكرات إلكترونياً بين المحامين، لكن هذا النظام يفرض استخدام "التوقيع الرقمي" لضمان صحة الوثائق، كما يكرس آلية "الصلح الإلزامي" قبل اللجوء إلى مرحلة المحاكمة، وهو ما يساهم في سرعة استقرار المعاملات التجارية².

وتطرح المحاكمة الإلكترونية في المجال الجزائي والتجاري إشكالية التوفيق بين "النجاعة القضائية" و"حقوق الإنسان"، ففي المادة الجزائية، يثار التساؤل حول مدى دستورية اللجوء للمحاكمة المرئية وتعارضها مع مبادئ المحاكمة العادلة وحقوق المواجهة. وقد سلك القضاء الجزائري مسلكاً حذراً من خلال انتهاز سياسة التدرج في استعمال هذه التقنيات وضبطها بإطار قانوني صارم³.

¹ - وردة بن بوعبدالله ونورة بن بوعبدالله، "التقنية الرقمية كآلية لعصرنة الإجراءات الجزائية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 17، عدد 4، 2024، ص 140.

² - راجي جوهر، ياسع فاطمة، مرجع سابق، ص 44.

³ - ملتقى وطني، "استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في القضاء الوطني والدولي: بين متطلبات العصرنة ومقتضيات حماية حقوق الأشخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 12 مارس 2023، ص 03.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

حيث أن دور المحكمة العليا يبرز في الرقابة على مشروعية الحصول على الدليل الرقمي، حيث يجب أن تتم عمليات البحث والتحري في إطار احترام الضوابط القانونية، وإلا اعتبر الدليل باطلا وما ترتب عليه من أحكام، وإن التحول الرقمي لا يعني بأي حال من الأحوال التضحية بقرينة البراءة أو حقوق الدفاع¹.

المطلب الثاني: حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات القضائي

لا قيمة عملية لنظام التقاضي الإلكتروني ما لم يعترف المشرع بالقوة الثبوتية للمخرجات التقنية والمحركات الرقمية الناتجة عنه، وإن الإثبات القضائي يمثل جوهر العمل القضائي، ومن ثم كان لزاما على المشرع الجزائري تعديل القواعد التقليدية للإثبات لتستوعب "الدليل الرقمي" و"التوقيع الإلكتروني" كمكافئات قانونية للأدلة الورقية والتوقعيات الخطية .

الفرع الأول: حجية الدليل والتوقيع الإلكتروني

يمثل الاعتراف بحجية الدليل والتوقيع الإلكتروني حجر الزاوية في بناء الثقة بالتعاملات الرقمية والقضائية، فالدليل الإلكتروني، بطبيعته غير المادية وسهولة تعديله، يفرض تحديات تقنية وقانونية تتعلق بسلامة المحتوى وتحديد هوية صاحبه . وقد استطاع المشرع الجزائري تجاوز هذه التحديات من خلال وضع إطار قانوني متكامل يجمع بين القواعد العامة في القانون المدني والقواعد الخاصة في قانون التوقيع الإلكتروني، حيث إن حجية الدليل الإلكتروني لم تعد مجرد "قرينة" بسيطة، بل أصبحت "دليلا كاملا" متى استجمعت شروطها القانونية².

¹ - بن عزة محمد حمزة، "استخدام تقنية الحادثة المرئية عن بعد خلال إجراءات المحاكمة الجزائية - قراءة في تجربة القضاة الفرنسي والجزائري"، "مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"، المجلد 6، عدد 2، 2023، ص 142.

² - مرغاد شهيرة، حداد عيسى، "حجية الدليل الإلكتروني أمام القاضي الجزائري"، "دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية"، المجلد 7، عدد 2، 2023، ص 299.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ولقد كرس المشرع الجزائري مبدأ "المكافئ الوظيفي" بين الكتابة التقليدية والكتابة الإلكترونية من حيث القوة الثبوتية، فقد نصت المادة 323 مكرر 1 من القانون المدني صراحة على أن "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق"، لكن هذا النص يمثل اعترافاً صريحاً بأن الدعامة التي يحمل عليها الدليل لا تؤثر على قيمته القانونية، طالما أمكن التأكد من هوية الشخص الذي أصدره وأنه تم إعداد وحفظه في ظروف تضمن سلامته، وتوضح أطروحات الدكتوراه أن هذا المبدأ يهدف إلى دعم موثوقية التقنيات الحديثة وإزالة العوائق القانونية أمام التحول الرقمي في الإثبات¹.

ويشترط المشرع لحجية الدليل الإلكتروني شرطين أساسيين: "تحديد الهوية" و"سلامة الحفظ"، فمن الضروري أن يسمح الدليل الإلكتروني بالتعرف اليقيني على الشخص الذي أصدره، وهو ما يتم عادة عبر التوقيع الإلكتروني، أما سلامة الحفظ فتعني أن تكون المعلومات معدة ومحفوظة في ظروف تقنية تمنع أي تغيير أو تلاعب في محتواها منذ لحظة إنشائها إلى حين تقديمها كدليل أمام القضاء، لذا فإن إغفال هذه الشروط يؤدي إلى فقدان الدليل لحجيته التامة، ويحوله إلى مجرد استدلال يخضع للسلطة التقديرية للقاضي².

¹ - المادة 323 مكرر 1 من الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني؛ المستحدثة بموجب القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو سنة 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58-75، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى عام 1426 الموافق لـ 26 يونيو سنة 2005.

² - الشرقاوي القرقر، "التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات بين التشريع الوطني والقوانين الدولية"، فضاء المعرفة القانونية، تم نشره في 25 يناير 2024، تم الإطلاع في 17 مارس 2026 على الساعة 14:00 على <https://espaceconnaissancejuridique.com/2024/01/25/> التوقيع-الإلكتروني-وحجيته-في-الإثبات/.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

حيث يعتبر "التوقيع الإلكتروني" الأداة التقنية التي تضفي الحجية على المحرر الإلكتروني، وقد عرفه المشرع في القانون 04-15 بأنه سلسلة من الأعداد (مفاتيح تشفير) يحوزها الموقع حصريا وتستخدم لإنشاء التوقيع، ويتميز التوقيع الإلكتروني عن التقليدي بكونه لا ينحصر في شكل معين، فقد يكون حروفا، أرقاما، رموزا، أو حتى بصمة صوتية، طالما أنه يسمح بتحديد هوية الموقع وتميزه عن غيره، وتظهر أهمية التوقيع في كونه يثبت رضا الموقع بمضمون المحرر الإلكتروني واتجاه نيته للالتزام به، وهو ما يجعله معادلا ومكافئا للتوقيع التقليدي في مجال الإثبات¹.

ولقد حدد القانون 04-15 شروطا صارمة لاعتبار التوقيع الإلكتروني "موصوفا" وذا حجية تامة، ومن أهم هذه الشروط أن يكون التوقيع خاصا بالموقع وحده، وأن يتم إنشاؤه بوسائل تخضع لمراقبته الحصرية، وأن يضمن الارتباط بالوثيقة بحيث يكشف أي تغيير لاحق فيها، كما استلزم المشرع أن يتم التوقيع بواسطة آلية مثبتة بشهادة مطابقة صادرة عن سلطة تصديق معتمدة. إن توفر هذه الشروط يمنح التوقيع الإلكتروني قوة ثبوتية مماثلة للتوقيع في شكله الكتابي القديم، ويحمي المؤسسات والأفراد من عمليات التزوير الرقمي².

¹ - عزولة طيموش وعلاوات فريدة، "التوقيع الإلكتروني في ظل القانون رقم 04-15"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: القانون الخاص الشامل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية، ص 08.

² - الشرقاوي القرقار، مرجع سابق، تم الإطلاع في 18 مارس 2026، على الساعة 13:30 مساء : <https://espaceconnaissancejuridique.com/2024/01/25/التوقيع-الإلكتروني-وحجيته-في-الإثبات/>.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

كما تلعب "سلطة التصديق الإلكتروني" دورا حيويا في منح المصادقية للتوقيعات الرقمية، فهي جهة متخصصة تتولى التحقق من صحة التوقيع وإصدار "شهادة معتمدة" تثبت نسبة التوقيع لصاحبه، وتعتبر هذه الشهادة بمثابة "جواز سفر رقمي" يمنح الثقة للمتعاملين وللقضاء في صحة المحررات الموقعة إلكترونيا، وقد أوضحت المجالات القانونية أن التصديق الإلكتروني هو الآلية التي تحمي التوقيع من الاختراق وتضمن أن السجل الإلكتروني لم يطرأ عليه أي تغيير منذ لحظة التوقيع¹.

أما في المسائل الجنائية، يبرز دور "الدليل الرقمي" كحجة معتبرة في الإثبات تخضع لمبدأ "حرية الإثبات" المنصوص عليه في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية للقاضي الجزائي السلطة الكاملة في قبول الدليل الرقمي أو تقدير قوته الثبوتية بما يتفق مع اقتناعه الشخصي، شريطة أن يكون الحصول عليه قد تم بطريقة مشروعة وفي إطار احترام الضوابط القانونية، وتراقب المحكمة العليا "صحة الاقتناع" الذي كونه القاضي بناءً على الدليل الرقمي، ملزمة إياه بـ "تسبيب الحكم" وفق قواعد المنطق القضائي لضمان عدم التعسف في تقدير الأدلة الرقمية².

ولقد أصدرت الهيئة العامة للمحكمة العليا قرارا هاما (رقم 34) يؤكد أن "الدليل الرقمي حجة معتبرة في الإثبات متى سلم من العوارض"، وأشار القرار إلى أن قوة الدليل الرقمي تختلف صعودا وهبوطا بالنظر لقوة تأمين المنظومة أو سهولة اختراقها وتزويرها، فهذا التوجه القضائي يضع على عاتق القضاة مسؤولية دراسة الدليل الرقمي بعناية وتقييمه في ضوء ظروف كل قضية والقرائن المحيطة بها، لذا فإن الاعتراف القضائي بالأدلة الرقمية يساهم في تسهيل إثبات الحقوق وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية والتحقيقات القضائية الحديثة.

¹ - نور الهدى قادري، كنزة بن ميلود، "التوقيع الإلكتروني كوسيلة من وسائل الإثبات في التقاضي الإلكتروني"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2021، ص 242.

² - المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مصدر سابق.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الفرع الثاني: الشهادة والمحاضر الإلكترونية في الإثبات القضائي

تعتبر الشهادة والمحاضر الإلكترونية من الأدوات الإجرائية المستحدثة التي أحدثت ثورة في طرق الإثبات، خاصة في المادة الجزائية. فالشهادة الإلكترونية التي تتم عبر تقنيات المحادثة المرئية عن بعد تكسر حواجز الزمان والمكان، بينما تضمن المحاضر الإلكترونية توثيقاً دقيقاً وموثقاً للإجراءات القضائية، وقد أحاط المشرع الجزائري هذه الوسائل بضمانات دقيقة لضمان صحتها وعدم المساس بحقوق الدفاع أو بمبادئ المحاكمة العادلة.

كذلك تعرف الشهادة الإلكترونية بأنها الإدلاء بالأقوال عبر الوسائط المرئية، وهي تعد من أهم تقنيات الإثبات الحديثة المرصودة لحماية الشهود في الجرائم الخطيرة مثل الإرهاب، الفساد، والجريمة المنظمة، وتكمن أهمية هذه الشهادة في قدرتها على تحقيق العدالة بالكشف عن الحقيقة مع الحفاظ على أمن وسلامة الشاهد من خلال عدم الإفصاح عن هويته أو مكانه، وتخضع حجية هذه الشهادة لسلطة القاضي الجزائري الذي يبحث في مدى مطابقتها للواقع وضوابط الاقتناع القانوني¹.

ولقد وضع المشرع الجزائري شروطاً صارمة لصحة الشهادة عن بعد لضمان حجيتها في الإثبات، فوفقاً للمادة 15 من القانون 03-15 والمواد 441 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، يجب أن تتم الشهادة في قاعة مهيأة تقنياً تضمن سرية الإرسال وأمانته، كما يشترط حضور وكيل الجمهورية أو أمين ضبط في مكان وجود الشاهد للتحقق من هويته، مع وجوب تدوين التصريحات حرفياً في محضر رسمي يوقعه القاضي وأمين الضبط، لذا فإن الإخلال بهذه الشروط التقنية، مثل وضوح

¹ - بوزيدة، عادل، "دور الشهادة الإلكترونية في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، مجلة النبراس للدراسات القانونية 1، العدد 1، 2016، ص 136.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الصوت والصورة، قد يؤدي إلى بطلان المحاكمة لكونها أصبحت محاكمة "ورقية وهمية" تفتقر لضمانات المواجهة¹.

وتتمتع "المحاضر الإلكترونية" المحررة نتيجة استخدام الحادثة المرئية بحجية قانونية رسمية، شريطة أن يتم تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها وتلحق بملف الإجراءات، حيثوقع الشخص الذي تم سماعه على نسخة المحضر المرسلة إليه بأي وسيلة اتصال (كالفاكس أو البريد الإلكتروني المعتمد) فور توقيعه من القاضي، وفي حال الامتناع يتم التنويه بذلك، لكن هذه المحاضر تعتبر سندات رسمية يعتد بها ولها نفس القوة الثبوتية للمحاضر الورقية، وهي تساهم في عصنة تحريك الدعوى العمومية وضمان سرعة الفصل في القضايا.

أيضا يمتد استخدام المحاضر الإلكترونية ليشمل إجراءات البحث والتحري الرقمي، حيث يقوم رجال الضبطية القضائية بمعاينة الآثار التي يخلفها مستخدم النظام المعلوماتي في مسرح الجريمة الإلكترونية، ويجب تدوين هذه المعاينات بكافة تفاصيلها في محضر رسمي لتمكين القاضي من الاطلاع عليها، مع ضرورة الحصول على إذن مكتوب من وكيل الجمهورية قبل مباشرة التفتيش الإلكتروني، وإن مشروعية الحصول على الدليل الرقمي هي شرط أساسي لقبوله، حيث أن أي مساس بالحريات الفردية أو عدم الالتزام بالضوابط الإجرائية يؤدي إلى استبعاد الدليل من ملف القضية².

¹ - بن طالب ليندا، "الشهادة عن بعد في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، "المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية"، المجلد 17، عدد 2، 2022، ص 675.

² - وردة بن بوعبد الله، نورة بنت بوعبد الله، مرجع سابق، ص 144.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

كذلك تلعب "الشهادة عن بعد" دورا محوريا في حماية الشهود "مخفي الهوية"، حيث سمح المشرع باستخدام وسائل تقنية تمنع معرفة صورة الشاهد أو صوته. ومع ذلك، وضع المشرع ضابطا لحجية هذه الشهادة يتمثل في عدم إمكانية بناء حكم الإدانة عليها وحدها إذا لم يتم الكشف عن هوية الشاهد، حيث تظل في مرتبة "الاستدلالات" التي تحتاج لتعزيز من أدلة أخرى، فهذا التوازن يهدف إلى حماية الشاهد من جهة، وضمان حق المتهم في مناقشة الأدلة الموجهة ضده من جهة أخرى.

وتراقب المحكمة العليا الجزائرية سلطة قاضي الموضوع في تقدير الدليل المستمد من الشهادة والمحاضر الإلكترونية، فمقابل حرية القاضي في الاقتناع، تلزمه المحكمة العليا بـ "تسبيب الحكم" بشكل منطقي وواضح، كما يجب أن يكون الاقتناع القضائي منسجما مع "قواعد المنطق القضائي" وبعيدا عن التعسف، وهو ما يفتح المجال للمحكمة العليا لبسط رقابتها على صحة استنباط الأحكام من الأدلة الرقمية، لذا فإن تسبيب الحكم الجزائي هو الضابط الأساسي الذي يضمن سلامة استخدام التقنيات الحديثة في الإثبات¹.

حيث أن المستقبل يتجه نحو تعميم "الشكاوى الإلكترونية" والمحاضر الرقمية بالكامل كآلية لعصرنة اللجوء للقضاء، وقد أتاح المشرع للضحية تحريك الدعوى العمومية عبر المنصة الرقمية لوزارة العدل، مما يسهل الوصول إلى العدالة ويضمن الشفافية، ومع ذلك يقترح الباحثون ضرورة تطوير الموارد البشرية وتحديد نطاق زمني للبت في الشكاوى الإلكترونية لزيادة كفاءة هذه المنظومة. إن حجية الوسائل الإلكترونية في الجزائر هي في تطور مستمر، يغذيه الاجتهاد القضائي والتحيين التشريعي المتواصل لمواكبة الثورة المعلوماتية².

¹ - قادري سوسن، عمر عبار، "الدليل الرقمي بين اقتناع القاضي الجزائري ورقابة المحكمة العليا". مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 10، العدد 1، 2024، ص 240.

² - وردة بن بوعبد الله، نورة بنت بوعبد الله، مرجع سابق، ص 137.

ملخص الفصل

يشكل التحول نحو التقاضي الإلكتروني في الجزائر نظاما معلوماتيا متكاملًا يهدف إلى رقمنة الخصومة القضائية في كافة مراحلها، بدءًا من قيد العريضة وصولًا إلى النطق بالحكم وتنفيذه عبر وسائط تكنولوجية تضمن سرعة الفصل في الدعاوى، ويستند هذا التحول إلى ترسانة قانونية حديثة، أبرزها القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة والقانون رقم 13-22 المعدل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، اللذان رسخا التبادل الإلكتروني للمعطيات والعرائض كبديل عصري للإجراءات التقليدية.

ويرتكز هذا النظام على مبادئ جوهرية كعلنية الجلسات الرقمية، والوجاهية، والأمن والثقة الرقمية، مع ضمان "المكافئ الوظيفي" الذي يمنح الدليل والتوقيع الإلكتروني حجية قانونية كاملة تعادل الكتابة الورقية متى استوفيت شروط تحديد الهوية وسلامة الحفظ، كما يمتد نطاق الرقمنة للمجالين الجزائي والتجاري عبر آليات المحاكمة عن بعد، وحماية الشهود مخفي الهوية، ونظام السوار الإلكتروني، مما يسهم في تحقيق النجاعة القضائية وتقريب العدالة من المواطن في بيئة آمنة تخضع لرقابة المحكمة العليا لضمان شروط المحاكمة العادلة

الفصل الثاني

الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في

الجزائر

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

يعد الانتقال من المنظومة القضائية التقليدية القائمة على المستندات الورقية والحضور الفيزيائي إلى رحاب العدالة الرقمية تحولا بنويا في فلسفة المرفق العام القضائي بالجزائر، حيث لم يعد التقاضي مجرد إجراءات شكلية بل صار نظاما تقنيا معلوماتيا ثنائي الوجود يجمع بين تكنولوجيا الاتصالات والجهاز القضائي.

حيث إن هذا الفصل يسعى إلى تشريح الكيفية العملية التي تُرجمت بها النصوص القانونية، لاسيما قانون عصنة العدالة 03-15، إلى ممارسات ملموسة تهدف إلى تجسيد "المحكمة الإلكترونية" التي تضمن السرعة والفعالية وشفافية الإجراءات، وتتجلى أهمية هذا البحث في رصد المسار الإجرائي للدعوى الإلكترونية منذ لحظة ولادتها عبر الإيداع الرقمي، وصولا إلى الفصل فيها عبر المحاكمات المرئية، مع تسليط الضوء على التحديات التي أفرزها الواقع الميداني وآفاق التطوير المنشودة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

المبحث الأول: إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام الجهات القضائية

يهدف هذا المبحث إلى تتبع المسار الديناميكي للدعوى في ثوبها الرقمي، موضحا كيف استطاع المشرع الجزائري إعادة هندسة مراحل التقاضي لتتلاءم مع معطيات الثورة المعلوماتية، وإن الانتقال إلى التقاضي الإلكتروني يتطلب بيئة تقنية معقدة تضمن أمن المعلومات وحجية التبادل الإلكتروني.

وهو ما سعت وزارة العدل لتوفيره من خلال منصات متخصصة تتيح للمتقاضين ومساعدتي العدالة القيام بكافة الإجراءات عن بعد، وسنقوم في المطالب التالية ببيان الآليات العملية لرفع الدعوى والتبليغ الإلكتروني، وكذا استعراض دور القاضي في إدارة الجلسات الافتراضية، معتمدين في ذلك على تحليل النصوص القانونية الحديثة والقرارات القضائية التي رسمت معالم هذا المسار المستحدث.

المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى والتبليغ الإلكتروني

تعتبر مرحلة رفع الدعوى والتبليغ هي الواجهة الأولى للتقاضي الإلكتروني، حيث تمثل "المدخل الرقمي" الذي يربط المتقاضي بالمرفق القضائي دون الحاجة للتنقل المادي، فإن هذا المطلب يستعرض التحول من الإيداع التقليدي للعرائض بمكاتب الضبط إلى الإيداع عبر المنصات الرقمية، وكيفية تفعيل التبليغ القضائي الإلكتروني كدعامة أساسية لتفعيل المحكمة الإلكترونية، وسنتناول في الفرعين المواليين التفاصيل التقنية والإجرائية لهذا التحول، مع تحليل الضوابط القانونية التي وضعها المشرع لضمان صدقية الوثائق المودعة وحماية حقوق الأطراف في العلم بالإجراءات القضائية المتخذة في مواجهتهم.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الفرع الأول: الإيداع الإلكتروني للعرائض والوثائق

يمثل الإيداع الإلكتروني للعرائض حجر الزاوية في عصنة العدالة الجزائرية والمدنية، حيث يتيح للمحامين تسجيل القضايا وتنزيل الوثائق عبر بوابة وزارة العدل باستخدام حسابات مؤمنة وكلمات مرور سرية تمنح لهم بعد إجراءات توثيق دقيقة إن هذا النظام يقضي على الازدحام في المحاكم ويوفر الوقت والجهد، حيث تترك كل عملية إيداع أثراً رقمياً يحدد تاريخ وساعة الإرسال بشكل قطعي، مما يضمن احترام المواعيد القانونية لرفع الدعاوى¹.

حيث تعتمد عملية الإيداع على منصة portail.mjjustice.dz التي تتطلب من المحامي إدخال بيانات دقيقة تشمل الجهة القضائية، نوع القضية، وبيانات الأطراف، مع تحميل العريضة في شكل ملف "PDF" موقع إلكترونياً لضمان عدم تعديله.

ويتم التحقق من هذه المستندات بواسطة موظف مختص يصدر إشعاراً بالقبول أو الرفض، مما يجعل الملف القضائي رقمياً منذ نشأته، وهو ما ينسجم مع توجه الدولة نحو "صفر ورق" في الإدارات العمومية².

ولقد استحدثت المشرع الجزائري آلية الدفع الإلكتروني للمصاريف القضائية كشرط مكمل لصحة الإيداع، حيث يتم دفع الرسوم عبر المنصة الرقمية، وهو ما يوثق مالياً استيفاء الإجراءات القانونية لقيد الدعاوى، وتتجلى أهمية هذه الخطوة في ميكنة المسار المالي للعدالة، مما يقلل من فرص

¹ - يوسفى مباركة، حنان عكاشة، مرجع سابق، ص 547.

² - الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، "سحب النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحركات القضائية عن طريق الانترنت"، الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، 2 أبريل 2017 <https://unoa.dz/v/962017>.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

التلاعب أو التأخير، ويسمح بجدولة القضايا في وقت قياسي مقارنة بالنظام التقليدي الذي كان يتطلب حضوراً شخصياً وتداولاً نقدياً¹.

كما تتميز الوثائق المودعة إلكترونياً بحصولها على رمز شريطي "Barcode" يسهل عملية تتبعها والتحقق من صحتها من قبل جميع أطراف الخصومة والجهات القضائية، مما يضمن سلامة المصادقية على المعاملات، وإن هذا النظام الرقمي يسمح بأرشفة الملفات بشكل يضمن سلامتها من التلف أو الضياع، ويسهل على القاضي الاطلاع على محتويات الملف في أي وقت عبر نظام الإلكسترايت الخاص بالقطاع².

وأن الإيداع الإلكتروني ليس مجرد وسيلة تقنية، بل هو إعادة صياغة لمبدأ "حق اللجوء إلى القضاء" يجعله متاحاً بمرونة أكبر وتكلفة أقل للمتقاضين والمحامين على حد سواء، لذا فإن هذا النظام يكرس مبادئ الشفافية، حيث يتيح للمحامي متابعة مآل عريضته لحظة بلحظة، وتلقي تنبيهات حول أي نقص في الوثائق، مما يقلل من حالات رفض الدعاوى شكلاً لأسباب تقنية بسيطة³.

ويشكل الإيداع الإلكتروني مرحلة انتقالية تتطلب بنية تحتية قوية تدعم حجم البيانات الهائل المتبادل يوميا بين مكاتب المحامين والمحاكم، وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه عبر تطوير مراكز البيانات الوطنية، وتعتبر كلمات رئيس الجمهورية حول ضرورة تحيين المعطيات الرقمية يوميا دون تماطل دافعا قويا للمصالح التقنية بوزارة العدل لضمان استمرارية وكفاءة هذه المنصة الحيوية في المسار القضائي⁴.

¹ - مجلس قضاء تيارت، "يوم دراسي حول 'العدالة الإلكترونية'"، وزارة العدل الجزائرية، 26 ديسمبر 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 أبريل 2026، <http://courdetiaret.mjustice.dz>

² - يوسف مباركة، حنان عكاشة، نفس المرجع، ص 552.

³ - روة محمد، بوزيد حميد، "إجراءات التقاضي الإلكتروني 'الدعوى المدنية نموذجاً'"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 8، عدد 1، 2025، ص 734.

⁴ - وكالة الأنباء الجزائرية، "رئيس الجمهورية يثمن عالياً مستوى الرقمنة الجد متقدم في كل القطاعات"، وكالة الأنباء الجزائرية، 11 جانفي 2026، <https://www.aps.dz/presidence-news/mka5e2ji-2026>.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

كذلك تثبت التجربة العملية أن الإيداع الرقمي ساهم في تصفية عدد هائل من القضايا، لاسيما في المواد المدنية والتجارية التي تتطلب سرعة في الإجراءات، حيث بلغت نسب الفصل في بعض الدوائر مستويات قياسية بفضل الرقمنة، وإن التوجه الحالي يسعى لتعميم هذا الإجراء ليشمل القضايا الإدارية والجزائية بشكل أوسع، مما يجعل من المنظومة القضائية الجزائرية منظومة عصرية تواكب المعايير الدولية في إدارة العدالة¹.

ومن الناحية النصية، وسع القانون 22-13 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية من نطاق الإيداع الإلكتروني ليشمل المحاكم الإدارية للاستئناف، حيث نصت المادة 815 على إمكانية رفع الدعوى الإدارية بطريقة إلكترونية، لكن هذا التحليل النصي يكشف أن المشرع الجزائري يسعى لمواكبة أحكام الدستور حسب تعديل له في 2020، خاصة في تكريس مبدأ التقاضي على درجتين عبر مسالك رقمية تضمن وصول العريضة لجهة الاستئناف دون عوائق مكانية².

وفي قضية نموذجية شهدها مجلس قضاء الجزائر عام 2024، تفعيل منصة تبادل العرائض "لأول مرة" في القضايا المدنية، حيث أشاد المحامون باختزال الوقت من أيام إلى ثوان معدودة، وأكدت نقابة المحامين لبومرداس أن هذا الإجراء يغنيهم عناء التنقل لتسجيل القضايا، خاصة عند وجود قضايا في مجالس مختلفة في آن واحد، مما يكرس النجاحة القضائية المنشودة في خطاب وزير العدل 2025.

حيث أكد رئيس الجمهورية في توجيهاته لعام 2025 أن "العصرنة تمشي مع الرقمنة" لإنهاء عهد "الستيلو والورق" في الإحصاء القضائي والعقاري، ويشدد الرئيس على ضرورة قراءة البيانات

¹ - روة محمد، بوزيد حميد، نفس المرجع، ص 730

² - أنظر المادة 815 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، مصدر سابق

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

بشكل دقيق من قبل الفرق التقنية بوزارة العدل، لضمان أن الإيداع الإلكتروني ليس مجرد واجهة تقنية بل نظام معلوماتي يغذي قاعدة البيانات الوطنية القضائية يوميا دون تماطل¹.

الفرع الثاني: التبليغ والإعلان القضائي الإلكتروني

يعد التبليغ القضائي الإلكتروني دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الإلكتروني، حيث يمثل نقطة الانطلاق القانونية للخصومة، ولا يصح العمل القضائي إلا بتبليغ مختلف إجراءاته ووثائقه للأطراف المعنية بوسائل تقنية سريعة ومؤمنة، وقد اعترف المشرع الجزائري في المادة 323 مكرر 1 من القانون المدني بحجية الكتابة والتوقيع الإلكتروني، مما منح التبليغات الرقمية ذات القوة القانونية للمحاضر الورقية التقليدية².

لقد أرست المحكمة العليا في قراراتها الحديثة مبادئ جوهرية بشأن التبليغ، حيث أكدت في القرار رقم 1480670 أن تبليغ الأحكام لا يرتب أثره ما لم ينصب على النص الكامل للحكم أو القرار القضائي، وهو ما ينطبق بصرامة على التبليغ الإلكتروني، كما إن مجرد إرسال منطوق الحكم عبر رسالة نصية أو بريد إلكتروني دون تمكين الخصم من الاطلاع على الحشيات لا يعد تبليغا منتجا لآثاره القانونية، ولا يمكن أن يكون أساسا لحساب آجال الطعن.

أيضا تعتمد آلية التبليغ الإلكتروني في الجزائر على استخدام الرسائل النصية القصيرة (SMS) والبريد الإلكتروني الموثق، حيث يتم إخطار الأطراف بمواعيد الجلسات أو بصدور القرارات عبر وسائهم الرقمية المسجلة مسبقا لدى الإدارة القضائية، ويضمن هذا النظام سرعة الوصول

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، "رئيس الجمهورية يثمن عاليا مستوى الرقمنة الجد متقدم في كل القطاعات"، تم النشر في 11 جانفي، 2026 .

<https://www.aps.dz/presidence-news/mka5e2ji->

² - المادة 323 مكرر 1 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني؛ المستحدثة بموجب القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1426 الموافق لـ 20 يونيو سنة 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى عام 1426 الموافق لـ 26 يونيو سنة 2005، ص 4.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

للمخاطب بالإجراء، ويقلل من حالات التهرب من استلام الاستدعاءات، مما يساهم في تحقيق الوجاهية في المحاكمات ومنع صدور أحكام غيائية تعطل سير العدالة¹.

كما تلعب شهادات التصديق الإلكتروني الصادرة عن هيئات موثوقة بموجب القانون 15-04 دورا حيويا في ضمان نزاهة التبليغ، حيث تُثبت هوية المرسل وتاريخ الاستلام بشكل لا يقبل الإنكار، وبحسب المادة 7 من ذات القانون، فإن وزارة العدل تضمن التصديق على التوقيع الإلكتروني بواسطة ترتيب تقني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل إليه وصلاحيته المعلومات المتضمنة في محضر التبليغ الرقمي².

حيث أكد الاجتهاد القضائي في القرار رقم 1137049 أن التبليغ الرسمي عن طريق التعليق (والذي يمكن رقمته حاليا عبر المنصات الرسمية) يعتبر تبليغا شخسيا، ويصدر الحكم بناء عليه حضوريا اعتباريا، لذا فإن هذا التوجه يخدم سرعة الفصل في المنازعات، ويمنع الخصوم من عرقلة سير الدعوى عبر التخفي، خاصة في ظل وجود "موطن إلكتروني" مفترض لكل متقاضٍ أو محامٍ مسجل في النظام الرقمي للوزارة³.

وتساهم الرقمنة في حل إشكالات التبليغ في الأماكن الوعرة أو البعيدة، حيث يحل البريد الإلكتروني المضمون محل الانتقال المادي للمحضر القضائي، وهو ما يوفر تكاليف باهظة ويختصر آجال الحضور، حيث إن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي تهدف لربط كافة قواعد بيانات الحالة

¹ - يوسفى مباركة، حنان عكاشة، مرجع سابق، ص 546.

² - أنظر المادة 07 من القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مصدر سابق

³ - المحكمة العليا، الغرفة المدنية، قرار رقم 1137049، بتاريخ 15 ديسمبر 2016، مجلة المحكمة العليا، العدد 2 (2016)، ص 119.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

المدنية بنظام التبليغ القضائي، لضمان دقة عناوين الرقمية للمواطنين وتقليل نسب بطلان الإجراءات بسبب أخطاء العنوان¹.

أيضا يمثل التبليغ الإلكتروني قفزة نوعية نحو "العدالة التفاعلية"، حيث يمكن للأطراف الرد على التبليغات وتقديم مذكراتهم الجوابية إلكترونيا فور استلامهم للإخطار، وإن هذا التفاعل اللحظي يقلل من الفترات الزمنية الضائعة بين الجلسات، ويجعل من الخصومة القضائية عملية ديناميكية مستمرة لا ترتبط بساعات عمل مكاتب الضبط، مما يعزز من نجاعة المرفق القضائي في حماية الحقوق².

كما الاستناد إلى المادتين 840 و 900 مكرر 3 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (تعديل 2022)، تبلغ كل الإجراءات وتدابير التحقيق للخصوم بكل الوسائل المتاحة بما فيها الإلكترونية أمام القضاء الإداري، وهذا النص يمتد ليشمل قاضي الأمور المستعجلة الإداري، حيث أجازت المادة 931 توجيه المذكرات الإضافية بعد الجلسة مباشرة إلى الخصوم بالطريقة الإلكترونية لضمان الوجاهية³.

ولقد أصدرت المحكمة الدستورية في جانفي 2025 القرار رقم 01/ق.م.د/دعد/25، مؤكدة على أهمية الضمانات الإجرائية في التبليغ صوتاً لحق الدفاع المكرس دستوريا، وفي ذات السياق اعتبرت المحكمة في رأي تفسيري رقم 01 لعام 2024 أن إخطار الأطراف بالوسائل الرقمية يجب أن يراعي مقتضيات المادتين 192 و 193 من الدستور لضمان عدم المساس بحزمة المراسلات⁴.

¹ - يوسفى مباركة، حنان عكاشة، مرجع سابق، ص 548.

² - يوسفى مباركة، حنان عكاشة، مرجع سابق، ص 548.

³ - أنظر المادتين 840 و 900 مكرر 3 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مصدر سابق.

⁴ - المحكمة الدستورية (الجزائر)، القرار رقم 01/ق.م.د/دعد/25، المؤرخ في 19 جانفي 2025، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 26 جانفي 2025، ص 14.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

إذ أكد وزير العدل حافظ الأختام، عبد الرشيد طي، في مداخلته بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2025، أن التبليغ الإلكتروني حقق مكاسب ملموسة في مسار التحول الرقمي، وشدد الوزير على أن الانخراط الواسع للمحامين في المنصة هو الضمانة الوحيدة لاستكمال رقمنة الخدمة القضائية، محذرا من أي تماطل في تحيين بيانات التبليغ التي تمس بمبدأ "المحاكمة في أجل معقول".

المطلب الثاني: إجراءات المحاكمة والفصل الإلكتروني

تشكل مرحلة المحاكمة والفصل الإلكتروني ذروة العمل القضائي الرقمي، حيث ينتقل القاضي والخصوم من فضاء قاعة الجلسات التقليدية إلى الفضاء الافتراضي عبر تقنيات المحادثة المرئية، وإن هذا التحول يفرض إعادة قراءة للمبادئ الكلاسيكية للمحاكمة العادلة، مثل العلانية والشفافية والوجاهية، لضمان ممارستها بفعالية في البيئة الرقمية، وستتطرق في هذا المطلب إلى كيفية إدارة الجلسات عن بعد، مع تبيان الدور المتعاظم للقاضي في تسيير هذه العمليات التقنية لضمان إصدار أحكام قضائية تتمتع بكافة الضمانات الدستورية والقانونية في ظل عصنة العدالة.

الفرع الأول: الجلسات عن بعد والاستماع الافتراضي

تعتمد الجلسات عن بعد في الجزائر على تقنية "المحادثة المرئية" التي كرسها القانون 03-15، والتي تتيح للقاضي سماع الأطراف والشهود والخبراء المتواجدين في أماكن متباعدة جغرافيا بشكل متزامن وبصوت وصورة واضحة، وتهدف هذه التقنية أساسا إلى توفير الجهد والمال وسرعة الفصل في القضايا، مع الحفاظ على أمن الأشخاص وسلامتهم، لاسيما في القضايا الجزائية التي تتطلب إجراءات حراسة مشددة أثناء النقل.

كما يشترط القانون في المحاكمة عن بعد وجوب احترام إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، مع ضمان سرية الإرسال وأمانته وتسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية ترفق بالملف، ويجب أن تدون هذه التصريحات كاملة وحرفيا في محضر يوقعه القاضي وأمين الضبط،

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ليكون مرجعا قانونيا يثبت ما دار في الجلسة الافتراضية، وهو ما يضمن حقوق الدفاع ويمنع أي تحريف للأقوال.

ولقد أكدت المادة 441 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية (المعدل بموجب الأمر 20-04) أنه يمكن للجهات القضائية اللجوء للمحادثة المرئية لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العامة، وتعتبر الأحكام الصادرة في هذه الجلسات "حضوريا"، حيث يمثل المتهم عبر الشاشة ويدلي بدفاعه، وإذا رفض الإجابة أو الحضور رقمياً، يُطبق عليه حكم المادة 347 ويصدر الحكم في مواجهته¹.

كما تثير الجلسات الافتراضية تساؤلات حول مبدأ "العلانية"، حيث يجب أن تظل الجلسة متاحة للجمهور عبر شاشات عرض في قاعة المحكمة الأصلية لتمكين المتواجدين من المتابعة، حيث إن الهدف من هذه الترتيبات هو ضمان عدم تحول المحاكمة الرقمية إلى محاكمة سرية، مما يعزز من ثقة المجتمع في نزاهة القضاء وشفافية الإجراءات المتبعة في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة.

ويبرز الاستماع الافتراضي كحل مثالي في حالات الكوارث أو الأوبئة، كما حدث أثناء جائحة كورونا التي فرضت تعميم هذه التقنية لضمان استمرارية المرفق القضائي، وتعتبر كلمات رئيس الجمهورية حول أن "الرقمنة أضحت ضرورة حتمية" تجسيدا لهذا الواقع، حيث تساهم الجلسات عن بعد في تقليص الضغط على المحاكم وتحقيق عدالة إلكترونية تتماشى مع المعايير الدولية².

كذلك تساهم الجلسات عن بعد في حماية الشهود والمبلغين، حيث يمكن سماع أقوالهم من مواقع مؤمنة دون مواجهة مباشرة مع المتهمين، مما يشجع على الإدلاء بالشهادة بحرية ودون خوف،

¹ - أنظر المادة 441 مكرر 08 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مصدر سابق.

² - عائشة عينوش، "معوقات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2021، ص 223.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

وإن هذا الاستخدام المتطور للتقنية يخدم السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المنظمة والفساد، ويسمح للقاضي بالوصول للحقيقة مع توفير أقصى درجات الحماية للأشخاص المتعاونين مع العدالة.

ولقد أظهرت الممارسة الميدانية أن الفصل في القضايا عبر المحادثة المرئية حقق نسب نجاح عالية، حيث تم تصفية آلاف الملفات في غرف التحقيق والمحاكم الابتدائية والاستئنافية بنسب تجاوزت 90% في بعض المجالس، فإن هذه الأرقام تعكس كفاءة الاستماع الافتراضي في تقليص آجال الحبس المؤقت وتسريع وتيرة المحاكمات، مما يخدم مبدأ "المحاكمة في أجل معقول" الذي أقره الدستور¹.

وقد تتطلب المحاكمة المرئية وجود "أمين ضبط" في كل من قاعة الجلسة بالمحاكمة وفي المؤسسة العقابية، حيث يقوم أمين ضبط المؤسسة العقابية بتحرير محضر كتابي حول سير التقنية ويوقعه مدير المؤسسة لإرفاقه بالملف، ويضمن هذا الإجراء المزدوج مطابقة ما يدور في الجلسة الافتراضية للواقع القانوني، ويسمح بتسجيل كافة التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها من أي تلاعب.

حيث يشترط القانون لنجاح الجلسات عن بعد "سرية الإرسال" ووضوح التقاط الصورة والصوت، بحيث يرى القاضي المتهم والشهود بوضوح تام يضاهي الحضور الفعلي، وفي حال حدوث أي خلل تقني يمس بجوهر المحاكمة، يلتزم القاضي بتوثيق ذلك، مع الإشارة إلى أن الحكم الصادر يظل "حضوريا" ما دام المتهم قد تمكن من التواصل عبر الوسيط الرقمي².

كما أكدت مداخلات الملتقيات الوطنية أن المحاكمة عن بعد هي "تنظيم تقني ثنائي الوجود" يربط بين الوزارة والجهات القضائية، ويهدف لتجاوز عوائق المسافات خاصة في مناطق الجنوب

¹ - أمين بوساحة ووفاء شناتلية، "مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية (المجلد 58 (02))، 2021، ص 867.

² - عكوش حنان، مرجع سابق، ص 549.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الكبير، وإن تحول المحاكم التقليدية إلى إلكترونية يساهم في نشر المعلومات والقرارات القضائية للجميع، مما يعزز الرقابة الشعبية على أداء المرفق العام القضائي في ظل الرقمنة.

أما من الناحية التنظيمية، أصدرت وزارة العدل عام 2025 منشورا ينظم اعتماد الجلسات التفاعلية عن بعد في المادتين المدنية والتجارية، كجزء من برنامج الانتقال الرقمي 2023-2025، هذا المنشور يعكس الرؤية التكنولوجية التي حملها خطاب الرئيس في افتتاح السنة القضائية 2025، حيث اعتبر أن رقمنة قطاع العدالة تمثل قطيعة مع الأساليب التقليدية وتحولاً محوياً نحو تكريس الشفافية¹.

إذ تشير الإحصائيات الرسمية لمجالس القضاء لعام 2024-2025 إلى فصل محكمة الجنايات الاستئنافية في 143 قضية من مجموع 156 بنسبة 91.67% عبر المحادثة المرئية. وفي غرف التحقيق، بلغت نسبة التصفية 78.78%، مما يثبت نجاعة الاستماع الافتراضي في معالجة القضايا المعقدة، مع ضمان تمكين السجناء من التواصل هاتفياً مع محاميهم قبل الجلسات الافتراضية لضمان حقوق الدفاع².

الفرع الثاني: دور القاضي في تسيير الدعوى إلكترونياً

ينتقل دور القاضي في المحاكمة الإلكترونية من إدارة الجلسة المادية إلى إدارة "التدفقات المعلوماتية"، حيث تقع على عاتقه مسؤولية التأكد من جاهزية الوسائل التقنية قبل البدء في السماع،

¹ - بلقور محمد، "قراءة تحليلية في خطاب الرئيس تبون خلال افتتاحه السنة القضائية الجديدة.. دكتور في القانون يشرح، الجزائر الآن. تم النشر في 14 أكتوبر 2025 <https://algeriemaintenant.dz/2025/10/2025>. قراءة-تحليلية-في-خطاب-الرئيس-تبون-خلال

² - وزارة العدل الجزائر، تقرير نشاط الجهات القضائية للسنة القضائية 2024-2025: حصيلة عصرة قطاع العدالة وإجراءات التقاضي عن بعد، (الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2025).

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ويتمتع القاضي بسلطة تقديرية في اتخاذ قرار المحاكمة عن بعد تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف، مع وجوب استطلاع رأي النيابة العامة لضمان عدم المساس بمصالح العدالة العليا¹.

كما يتحمل القاضي في الدعوى الإلكترونية مسؤولية مراقبة "الهوية الرقمية" للأشخاص الذين يظهرون عبر الوسائط، والتأكد من أهليتهم وإرادتهم الحرة بعيدا عن أي إكراه في الموقع الآخر، وإن هذا الدور الرقابي يمتد ليشمل ضمان تمكين المحامي من التواصل مع موكله بخصوصية تامة، وهو ركن أساسي لا تكتمل دونه شرعية المحاكمة الإلكترونية في النظام القضائي الجزائري².

حيث يبرز دور القاضي في تقدير "حجية الدليل الإلكتروني" و"التوقيع الرقمي" بناءً على معايير الموثوقية التي حددها القانون، حيث يجب أن يتأكد من سلامة الوثائق المرفوعة عبر المنصة، وبموجب المادة 323 مكرر 1 من القانون المدني، فإن القاضي يتمتع بسلطة واسعة في فحص البيانات الرقمية واعتبارها قرائن أو أدلة كاملة إذا توفرت فيها شروط الاستمرارية والنزاهة التقنية³.

أيضا يقوم القاضي بإدارة التبادل الإلكتروني للمذكرات والوثائق بين الخصوم عبر المنصة، مما يسرع من إجراءات التحضير للجلسة ويقلل من حالات التأجيل بسبب تبادل العرائض، وإن هذا التسيير الرقمي للملف القضائي يسمح للقاضي بالاطلاع المسبق والمعمق على كافة الدفوع، مما يرفع من جودة الأحكام القضائية ويجعلها أكثر دقة واستجابة لواقع النزاع المعروض⁴.

حيث تساهم الرقمنة في تعزيز سلطة القاضي في "ضبط الجلسة"، حيث تتيح له التقنية التحكم في ميكروفونات وكاميرات الأطراف، ومنع المقاطعات غير القانونية أو الإخلال بنظام الجلسة

¹ - روة محمد، بوزيد حميد، مرجع سابق، ص 731.

² - جابر الحرمي، "وكيل وزارة العدل: 100 مشروع لدعم التحول الرقمي.. ومنصة موحدة لأسعار العقارات بالشراكة مع جوجل"، موقع جابر الحرمي، 17 أبريل 2026، <https://jaber-alharmi.com/interviews/>، وكيل-وزارة-العدل-100-مشروع-لدعم-التحول-ال.

³ - المادة 323 مكرر 01 من القانون المدني الجزائري، مصدر سابق.

⁴ - روة محمد، بوزيد حميد، نفس المرجع، ص 735.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الافتراضية، فإن هذا الانضباط التقني يضمن وقارا على الجلسة الإلكترونية يضاهي جلسات التقليدية، ويسمح للقاضي بإدارة الوقت بفعالية أكبر وتوجيه النقاش نحو النقاط الجوهرية للنزاع.

أيضا يؤدي القاضي دورا محوريا في "حماية البيانات الشخصية" للمتقاضين أثناء الجلسات عن بعد، حيث يجب عليه ضمان عدم تسجيل الجلسات أو تسريبها من قبل أطراف غير مخولة، وإن هذه المسؤولية الأخلاقية والقانونية تتطلب من القاضي إلماما بأساسيات الأمن السيبراني والضوابط التقنية للمنصة المستخدمة، لضمان صون كرامة المتقاضين وحرمة حياتهم الخاصة¹.

إذ يتمتع قاضي الموضوع بسلطة كاملة في رفض استخدام تقنية المحادثة المرئية إذا وجد أن مصلحة العدالة تقتضي الحضور الفعلي، وقراره في هذا الشأن غير قابل للطعن، ويتدخل القاضي لفض أي نزاع حول "أهلية الشخص" الظاهر عبر الشاشة، حيث يراقب إيماءات المتهم وتصرفاته للتأكد من انعدام الإكراه، وهي ضمانات جوهرية للمحاكمة العادلة.

كذلك تفرض الرقمنة على القاضي دوراً "رقابياً تقنياً" للتأكد من أن أحكامه لم تصدر نتيجة خطأ برمجي أو تلاعب في قاعدة البيانات الوطنية، وهو ما يتطلب تكويننا مستمرا في مجال الجرائم السيبرانية، ويجب أن يكون القاضي هو المسؤول النهائي عن كل "قرار إلكتروني"، مع منع أي جهة خارجية أو تقنية من التحكم في إعدادات المنصة القضائية أو تعديل بياناتها².

ويعمل القاضي على تفعيل "الأدلة الإلكترونية" بمجرد التأكد من مشروعيتها وكونها خادمة للنزاع المعروض ومناقشتها وجاها بين الخصوم، كما يقع على عاتقه تقدير "الموثوقية التقنية" لهذه

¹ - فاطمة حايطي ، نبيلة هبة هروال، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 144

² - يوسف عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد؛ تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات؟، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد الأول، 2021، ص 227

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الأدلة، حيث يمكنه استبعاد أي دليل رقمي يثير الشك حول سلامته، مما يجسد مبدأ "اليقين القضائي" في الأحكام الجنائية والمدنية الرقمية.

أيضا يبرز القانون الأساسي للقضاء الجديد (نهاية 2025) كأداة لتعزيز مكانة القاضي داخل المنظومة الرقمية، حيث يربط الترقية بالكفاءة والجودة والمجهودات المبذولة في التكوين التخصصي الرقمي، ويهدف هذا النص، لتحرير القاضي من الأعباء المادية ليتفرغ كليا لأداء مهامه النبيلة بسلاح الأخلاق والعلم والفضيلة في بيئة إلكترونية آمنة¹.

ولقد كرست المحكمة العليا في القرار رقم 1624013 الصادر في مارس 2023 مبدأ جواز إثبات الجرائم برفع البصمات وإدخالها في نظام "أفيس (AFIS) الرقمي، لكن هذا التوجه يمنح القاضي سنداً قانونياً لاعتماد التكنولوجيا الحيوية في كشف الحقيقة، شريطة أن ترد الأدلة ضمن ملف الدعوى وتتم مناقشتها بحضور الخصوم ومحاميهم لضمان عدم المساس بقرينة البراءة².

وفي مداخلة السيد لوغيل الهادي، مستشار بالمحكمة العليا، أكد على دور القاضي في تفعيل "الدفع بعدم الدستورية" كضمانة لحماية الحقوق الرقمية للمتقاضين، ويشير المستشار إلى أن الأمن القانوني يقتضي سمو الدستور على التنظيمات التقنية، وهو ما يفرض على القاضي تطهير المنظومة من أي ممارسات رقمية قد تنتهك الحق في الخصوصية أو مبدأ التقاضي على درجتين³.

¹ - القانون العضوي رقم 03-26 المؤرخ في 23 مارس 2026، المتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، الصادر بتاريخ 29 مارس 2026.

² - المحكمة العليا (الجزائر)، غرفة الجناح والمخالفات، القرار رقم 1624013، المؤرخ في 16 مارس 2023، قضية (النيابة العامة ومن معه) ضد (ف.ل)، مجلة المحكمة العليا، العدد 01، لعام 2023، ص 245.

³ - الهادي لوغيل، "الدفع بعدم الدستورية ودوره في حماية الحقوق والحريات"، مداخلة مستشار بالمحكمة العليا خلال الملتقى الوطني الأول للمحكمة الدستورية، موقع المحكمة العليا الجزائرية، تم الاطلاع في 19 أبريل 2026،

<https://www.coursupreme.dz/> مداخلة-السيد-لوغيل-الهادي-مستشار-بالمحكمة-العليا

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

فإن نجاح القاضي في تسيير الدعوى إلكترونيا يتوقف على قدرته على الموازنة بين "سرعة التكنولوجيا" و"تؤدة العدالة"، لضمان أن الرقمنة وسيلة لتجويد العمل القضائي، وإن القاضي الجزائري اليوم مطالب بأن يكون " قاضيا تقنيا " قادرا على تكييف القواعد الإجرائية مع المستجدات الرقمية، بما يخدم رؤية رئيس الجمهورية في بناء عدالة عصرية، نزيهة، ومستقلة¹.

¹ - الهادي لوعيل، مرجع سابق، تم الاطلاع في 19 أفريل 2026، <https://www.coursupreme.dz/>مداخلة-السيد-لوعيل-الهادي-مستشار-بالمحكمة-العليا.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

المبحث الثاني: تحديات التقاضي الإلكتروني وآفاق تطويره

على الرغم من القفزات النوعية التي حققتها الجزائر في رقمنة قطاع العدالة، إلا أن التطبيق الميداني للتقاضي الإلكتروني اصطدم بسلسلة من المعوقات التي تتراوح بين نقص الإمكانيات المادية وقصور بعض النصوص القانونية، ويتناول هذا المبحث بالتحليل المعمق الصعوبات التقنية والبشرية والقانونية التي تعيق التجسيد الكامل للمحكمة الإلكترونية، مع التركيز على ضمانات حق الدفاع في ظل الرقمنة .

المطلب الأول: التحديات التقنية والقانونية

تمثل التحديات التقنية والقانونية الجبهة الأكثر تعقيدا في مسار رقمنة العدالة، حيث تتطلب موازنة دقيقة بين مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع والحفاظ على استقرار القواعد القانونية الجوهرية، حيث إن هذا المطلب يبحث في إشكالات البنية التحتية وضعف تأهيل المورد البشري، فضلا عن الهواجس المتعلقة بمدى صمود الضمانات التقليدية للمحاكمة العادلة أمام التحديات التي يفرضها الفضاء الافتراضي والجرائم المعلوماتية . وسنفصل في الفرعين التاليين هذه المعوقات، موضحين أثرها على سيرورة التقاضي وحقوق الأطراف.

الفرع الأول: التحديات التقنية والبشرية

يأتي ضعف تدفق الإنترنت وعدم استقرار شبكة "الإلكسترايت" في مقدمة التحديات التقنية التي تواجه الجلسات عن بعد وعمليات إيداع الملفات الضخمة، مما يؤدي أحيانا لانقطاع التواصل أثناء المحاكمة¹.

¹ - عيوش عائشة، مرجع سابق، ص 216.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

إذ أن هذه الانقطاعات التقنية تمس بجوهر "الشفافية" وتعيق قدرة القاضي على المتابعة الدقيقة لتصريحات الأطراف، مما يضطره لتأجيل الجلسات وتراكم القضايا مجدداً، وهو ما يناقض أهداف السرعة المنشودة¹.

وتتطلب الرقمنة الشاملة توفير أجهزة حاسوب متطورة وخوادم ذات سعة تخزينية هائلة في كافة الجهات القضائية عبر التراب الوطني، وهو ما يصطدم بعائق التكلفة المالية الباهظة للتجهيزات والصيانة، لذا فإن الارتفاع المستمر في أسعار البرمجيات المؤمنة وأجهزة التشفير يفرض ضغوطاً على ميزانية وزارة العدل، ويستوجب البحث عن شراكات استراتيجية لضمان ديمومة وتحديث البنية التحتية التكنولوجية للقطاع².

ويمثل "الأمن السيبراني" تحدياً وجودياً للعدالة الرقمية، حيث تظل قواعد البيانات القضائية عرضة لمحاولات الاختراق، التزوير، أو إتلاف الملفات من قبل القراصنة الإلكترونيين، وإن حماية "المرونة السيبرانية" للأنظمة المعلوماتية الوطنية هي أولوية قصوى أكدت عليها استراتيجية 2030، لضمان عدم تسريب أسرار المتقاضين أو التلاعب بفحوى الأحكام القضائية الموقعة إلكترونياً.

أما على الصعيد البشري، تبرز "الأمية الرقمية" لدى بعض الفاعلين في قطاع العدالة (قضاة، محامين، موظفين) كعائق يحول دون الاستخدام الأمثل للمنصات الرقمية المتاحة حالياً، حيث إن المقاومة الثقافية للتغيير والتمسك بالأساليب الورقية التقليدية يبطئ من وتيرة التحول، ويؤدي أحيانا لوقوع أخطاء إجرائية تقنية قد تترتب عليها بطلانات قضائية تضر بمصالح المتقاضين³.

¹ - عيوش عائشة، مرجع سابق، ص 216.

² - محمد أمين تيراوي، "نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2025، ص 296.

³ - عيوش عائشة، نفس المرجع، ص 222.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

كذلك تعاني برامج التكوين الحالية من فجوة بين التنظير القانوني والتطبيق التقني، حيث يفتقر الكثير من القضاة والمحامين للمهارات اللازمة للتعامل مع "الأدلة الرقمية" المتطيرة أو "التوقيعات الموصوفة"، وإن الحاجة ماسة لإنشاء "مراكز مهارات (Skills Centers)" متخصصة في العدالة الرقمية، تهدف لتكوين كفاءات وطنية قادرة على سد العجز في إدارة المنظومات القضائية الذكية¹.

وتؤدي "التبعية التكنولوجية" للشركات المزودة للحلول البرمجية إلى مخاطر تتعلق بالسيادة الرقمية، لاسيما إذا كانت الخوادم أو البرامج مملوكة لجهات أجنبية قد تطلع على البيانات الحساسة، لذا فإن الرهان القادم للجزائر يكمن في تطوير برمجيات محلية "بأياد جزائرية" تضمن استقلال المرفق القضائي التام عن أي مؤثرات خارجية، وتحقيق الرؤية الاستراتيجية لرئيس الجمهورية في هذا الصدد².

كما يواجه المتقاضون في المناطق النائية صعوبة في الوصول لخدمات التقاضي الإلكتروني بسبب انعدام التغطية أو ضعف الثقافة الرقمية، مما قد يخلق نوعا من "الطبقة القضائية" بين سكان المدن والأرياف، وإن ضمان "المساواة الرقمية" يتطلب تعميم النقاط الذكية في المحاكم وتوفير مساعدة تقنية للمواطنين غير القادرين على التعامل مع التكنولوجيا، صوناً لحقهم الدستوري في العدالة³.

حيث أن "الخوف من فقدان الوثائق" في الإجراءات الرقمية لدى فئات واسعة من المتقاضين، خاصة كبار السن، يعرقل تعميم التقاضي الإلكتروني ويجعلهم يفضلون الطرق الورقية

¹ - العيد ودي لياسين، "2025 سنة التحول الرقمي في الجزائر.. إنجازات استراتيجية ونقل نوعية"، الجزائر اليوم، 4 يناير 2025، <https://aljazairalyoum.dz/2025-سنة-التحول-الرقمي-في-الجزائر-إنجازات/>.

² - يوسف مباركة، حنان عكوش، مرجع سابق، ص 548.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل. "يوم دراسي حول: العدالة الإلكترونية." مجلس قضاء تيارت، 26 ديسمبر 2022. تم الاطلاع عليه في 17 أبريل 2026. <https://courdetiaret.mjustice.dz/2026-أيام-دراسية-و-ملتقيات/>

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

التقليدية، لكن هذا التفاوت في الإلمام بالتكنولوجيا يتطلب استراتيجية إدارية هادئة تقوم على "التحول التدريجي" المنظم لتفادي الرفض الاجتماعي لهذه التقنيات الحديثة في بيئة القضاء¹.

وتمثل "التكاليف العالية لاستخدام الشبكة" عائقا ماديا أمام بعض المتقاضين، حيث تفرض عليهم أعباء مالية إضافية للحصول على أجهزة مؤمنة واتصال مستقر بالإنترنت لمتابعة قضاياهم، وإن النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة البنى التحتية التكنولوجية بالمحاكم يؤدي أحيانا لتعثر الخدمات الرقمية، مما يستوجب توفير ميزانية تساهل الاحتياجات التقنية المتزايدة².

كما يواجه المرفق القضائي تحدي "تأمين البيانات اليومية" وسلامة التوقيعات الإلكترونية من التزوير الموصوف، وهو ما يتطلب "طاقما وظيفيا متخصصا" قادرا على التحقق من دقة المعلومات الواردة في الشهادات الإلكترونية، وتعتبر التبعة التكنولوجية لبعض البرمجيات المستوردة تهديدا لسرية المداولات، مما يفرض ضرورة توطين مراكز البيانات تحت إشراف مباشر للسلطة القضائية.

الفرع الثاني: الإشكالات القانونية وضمان حق الدفاع

تثير المحاكمة المرئية إشكاليات قانونية تتعلق بمدى احترام "مبدأ الواجهة"، حيث يرى البعض أن شاشة الحاسوب لا تعوض الحضور المادي للمتهم الذي يسمح للقاضي بتقدير حالته النفسية بوضوح، لذا فإن المادة 15 من قانون عصنة العدالة وإن أجازت المحادثة المرئية، إلا أنها فتحت الباب لنقاشات فقهية حول مدى تأثير "الوسيط التقني" على السلطة التقديرية للقاضي في منح ظروف التخفيف³.

¹ - يوسفى مباركة، حنان عكوش، نفس المرجع، ص 547.

² - ملتقى وطني، مرجع سابق، ص 177.

³ - أنظر المادة 15 من القانون 15-03 المنعلق بعصنة العدالة ، مصدر سابق.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ويعتبر ضمان "سرية التواصل بين المحامي وموكله" أثناء الجلسات الافتراضية تحدياً قانونياً جسيماً، حيث يجب التأكد من عدم وجود أي تنصت أو تسجيل للمشاورات الجانبية في المؤسسة العقابية، كما إن أي مساس بخصوصية هذه العلاقة ينسف ضمانات المحاكمة العادلة، مما يستوجب وضع نصوص قانونية صريحة تحمي "خلوة المحامي الافتراضية" وتعتبر أي اختراق لها موجباً لبطلان الإجراءات¹.

ولا يزال الإطار التشريعي الحالي يفتقر إلى قواعد تفصيلية حول "التحقيق الإلكتروني" وكيفية إجراء المواجهات بين المتهمين والشهود عبر الفيديو دون التأثير على تلقائية الشهادة، فإن غياب "الدليل الإجرائي الرقمي" الشامل يترك مساحة للاجتهاادات الفردية للقضاة، مما قد يؤدي لتفاوت في تطبيق القانون وتأثر "الأمن القضائي" الذي يقتضي وحدة المسطرة الإجرائية².

كما تطرح "علانية الجلسات الرقمية" معضلة قانونية، فإذا كانت الجلسة تُبث عبر شبكة مغلقة، فكيف يمكن للجمهور ممارسة حقه في الرقابة؟ إن عدم توفير آليات "اللبث العام الرقمي" أو شاشات خارجية في المحاكم قد يجعل الأحكام الصادرة عرضة للطعن بالبطلان لمخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات، وهي العلانية التي تعتبر ركناً في نظامنا القضائي³.

¹ - ملتقى وطني، نفس المرجع، ص 238.

² - يوسف مباركة، حنان عكوش، مرجع سابق، ص 552.

³ - زواوي أمال، القواعد الإجرائية لمحكمة الجنايات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، 2011 ص. 136.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

حيث تبرز إشكالية "حجية الدليل الرقمي" في ظل سهولة التلاعب بالبيانات واستخدام تقنيات "التزييف العميق (Deepfake)" التي قد تضلل العدالة، وإن القوانين الحالية (15-04 و 15-03) تحتاج لتعديلات تواكب هذه الجرائم المستحدثة، وتفرض على الخبراء القضائيين معايير صارمة للتحقق من سلامة الأدلة الإلكترونية قبل اعتمادها كبيانات قاطعة في إصدار الأحكام¹.

إذ يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان مخاوف من أن تتحول الرقمنة إلى وسيلة "للتسريع غير المدروس" للأحكام على حساب حقوق الدفاع الجوهرية، وإن التوازن بين "النجاعة القضائية" (Speed) و"العدالة (Justice)" يتطلب رقابة قضائية صارمة من المحكمة العليا لضمان أن التكنولوجيا تخدم الإنسان ولا تحوله إلى مجرد رقم في معادلة إحصائية للفصل في القضايا².

وتعتبر الجلسات الافتراضية في المادتين المدنية والتجارية تحدياً لمبدأ "المناقشة الشفوية"، حيث قد لا يتاح للأطراف عرض أدلتهم بالفعالية الكافية عبر الفيديو، وتحدث الأبحاث عن إشكالية "تخابر المعتقلين" مع دفاعهم، حيث سجلت صعوبات في التواصل الهاتفي الخاص قبل الجلسات، مما يهدد استقلالية قرار المتهم وقدرته على توجيه دفاعه بحرية³.

كما يفتقر النظام القانوني الحالي لمدونة أخلاقية تضبط استخدام "الذكاء الاصطناعي" في التنفيذ الإلكتروني، خوفاً من تدخلات تقنية تمس بحياد السلطة القضائية، ويحذر الحقوقيون من أن "إعدام الأوراق" وظهور الرسائل الإلكترونية كسند قانوني وحيد قد يفتح الباب لشغرات في الإثبات إذا لم يتم توفير حماية فنية وجزائية صارمة للتوقيع الرقمي⁴.

¹ - مصطفى صحراوي، "الحماية الفنية والجزائية للتوقيع الإلكتروني على ضوء القانون 15/04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 102.

² - شهناز بوخنوفة، "التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري" (مذكرة ماستر، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2025).

³ - أنظر المادة 15 من القانون 03-15 المتعلق بالإجراءات الجزائية، مصدر سابق.

⁴ - أنظر المادة 900 من قانون 13-22 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مصدر سابق.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

أيضا تبرز إشكالية قانونية في "توزيع الاختصاص" النوعي أمام المحاكم الإدارية للاستئناف المستحدثة بموجب القانون 22-13، خاصة في ظل رقمنة إجراءات الطعن بالنقض، حيث إن غياب النصوص الموضوعية التي تضبط "المسؤولية القانونية للموظف" في البيئة الإلكترونية يعيق محاسبة المتسببين في الأخطاء التقنية التي قد تلحق ضررا جسيما بمصالح المتقاضين¹.

إن "الخصوصية الرقمية للمتقاضين" تظل مهددة في ظل غياب قانون شامل لحماية البيانات الشخصية في القطاع القضائي، يمنع إعادة استخدام المعلومات المودعة في أغراض أخرى، إن بناء منظومة تقاض إلكتروني آمنة يتطلب ترسانة قانونية تحمي الفرد من "تغول الخوارزميات" وتضمن أن القاضي البشري هو صاحب الكلمة الأخيرة والوحيدة في مآلات الحقوق والحريات².

المطلب الثاني: آفاق تطوير التقاضي الإلكتروني في الجزائر

تتجه الجزائر نحو مرحلة "النضج الرقمي القضائي" من خلال رؤية شاملة تمتد إلى عام 2030، تهدف لتحويل المرفق القضائي إلى مرفق ذكي وتفاعلي بالكامل، حيث إن هذا المطلب يستعرض الاستراتيجيات الرامية لتحديث الإطار التشريعي ليتواءم مع الثورة التكنولوجية، مع التركيز على تعزيز التكوين المتخصص وتعميم الرقمنة لتشمل كافة مفاصل العدالة، بما يضمن تحقيق قفزة نوعية في جودة الخدمة القضائية وحماية حقوق المواطنين. وسنحلل في الفرعين القادمين الخطوات العملية والخطط الطموحة التي رسمتها الدولة لولوج عهد "العدالة الرقمية المتكاملة".

الفرع الأول: تطوير الإطار القانوني والتنظيمي

تستهدف "الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي 2030" تحديث القوانين لتواكب عصر الذكاء الاصطناعي، من خلال إصدار قانون شامل للإجراءات القضائية الرقمية يسد الثغرات

¹ - مصطفى صحراوي، مرجع سابق، ص 100

² - بن قوية المختار، "حجية الكتابة الإلكترونية في المواد المدنية"، الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2022، ص 62.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الموجودة في القوانين الكلاسيكية، فإن التوجه القادم يسعى لتقنين "التنفيذ الجبري الإلكتروني" و"المزادات القضائية الرقمية"، مما يسرع من استرداد الحقوق ويقضي على البيروقراطية في مرحلة ما بعد صدور الأحكام¹.

ويعد الاعتراف القانوني بـ "الذكاء الاصطناعي" كمساعد للقاضي في تحليل السوابق القضائية وتصنيف الملفات من أبرز آفاق التطوير التنظيمي المنشودة، ويهدف هذا التوجه لتقليل الأخطاء البشرية وتسريع وتيرة البحث القانوني، مع وضع ضوابط أخلاقية تمنع حلول الآلة محل القاضي في إصدار الأحكام، صوناً لمبدأ "الإنسانية والنزاهة" في العمل القضائي².

كذلك تعمل وزارة العدل على تطوير إطار تنظيمي لـ "الموطن الرقمي الإلزامي"، حيث يصبح لكل مواطن "حساب قضائي موثق" مرتبط ببطاقة التعريف البيومترية لتلقي كافة التبليغات والإخطارات، لذا فإن هذا الإجراء سيقضي نهائياً على إشكالية "الجهل بالدعوى" ويضمن وصول المعلومة القضائية لصاحبها في أجزاء من الثانية، مما يرفع من كفاءة التبليغ الرسمي وقوته الثبوتية³.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030 (الجزائر: المحافظة السامية لرقمنة، نسخة أوت 2024)، 12، متوفر على الموقع الرسمي: <https://www.hcn.dz/SNTN-Ar.pdf> تم الإطلاع عليه بتاريخ 17 أبريل 2026.

² - ياسين العيدودي، "2025 سنة التحويل الرقمي في الجزائر.. إنجازات استراتيجية ونقله نوعية"، جريدة الجزائر اليوم، 1 يناير 2026، تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2026، على: <https://www.aljazairalyoum.dz/2025>.

³ - ياسين العيدودي، مرجع سابق، تم الإطلاع في 17 أبريل 2026 على الساعة 15:02 : <https://www.aljazairalyoum.dz/2025>

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ومن بين المشاريع الهيكلية لعام 2025، إطلاق "المنصة الموحدة للخدمات القضائية" التي تدمج كافة الإجراءات (مدني، جزائي، إداري) في واجهة واحدة سهلة الاستخدام للمواطن والمحامي، وتتضمن هذه المنصة "سجلا رقميا للقضاة" و"نظام تفتيش قضائي ذكي" يراقب آجال الفصل وجودة الأحكام، مما يكرس مبدأ الشفافية والمساءلة في المرفق القضائي¹.

وسيشهد الإطار القانوني تعزيزا للحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية القضائية، عبر تشديد العقوبات على جرائم القرصنة أو التلاعب بالسجلات الإلكترونية للمحاكم، حيث إن الهدف هو بناء "ثققة رقمية" صلبة تجعل المتقاضي يطمئن لسلامة ملفاته الرقمية بقدر اطمئنانه للملفات الورقية، وهو ما يتطلب تنسيقا دائما مع "سلطة التصديق الإلكتروني"².

وتتجه الجزائر نحو إقرار "التقاضي عن بعد الشامل" في القضايا البسيطة والمنازعات الأسرية، لتقليل الضغط على قاعات المحاكم وتوفير الخصوصية للمتقاضين في المسائل الحساسة، وإن هذا التحول التنظيمي يتطلب تعديلات في قانون الحالة المدنية وقانون الأسرة للسماح بتوثيق عقود الصلح والوساطة إلكترونيا، مما يخدم استقرار الروابط الاجتماعية بآليات عصرية³.

¹ - أحمد مبارك، "وزارة العدل في 2025.. إطلاق 11 مشروعا رقميا جديدا لتحقيق العدالة الناجزة"، قاضي أونلاين، (تاريخ النشر)، تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2026، <https://kadyonline.com/وزارة-العدل-في-2025-إطلاق-11-مشروعا-رقميا/>

² - صحراوي مصطفى، مرجع سابق، ص 104.

³ - روة محمد، بوزيد حميد، مرجع سابق، ص 736.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

أيضا تسعى الرؤية المستقبلية لربط المنظومة القضائية الجزائرية بالمنظومات الدولية، لتسهيل "التعاون القضائي الرقمي" وتبادل الإنابات القضائية الإلكترونية في قضايا الجرائم العابرة للحدود، وإن هذا الانفتاح القانوني سيجعل من الجزائر فاعلا أساسيا في الفضاء الرقمي العالمي، ويضمن حماية مصالحها وثرواتها الوطنية عبر آليات قانونية رقمية نافذة دولياً¹.

كما تخطط المحكمة العليا لإطلاق نظام آلي متطور لـ "فهرسة القرارات القضائية" بنهاية عام 2025، مما يسهل على القضاة والباحثين الوصول للاجتهاد القضائي الموحد، وتهدف هذه الخطوة لتكريس "الأمن القانوني" من خلال توفير قاعدة بيانات رقمية شاملة تمنع تضارب الأحكام وتساهم في نشر وتوثيق الاجتهاد القضائي في الجزائر بشكل عصري².

حيث تتضمن آفاق التطوير استحداث "نظام معلوماتي بيومتري" يعتمد على قاعدة معطيات وطنية لتشمل جميع بصمات المتابعين قضائيا ونزلاء المؤسسات العقابية، ويهدف هذا النظام لإضفاء مرونة وسرعة قياسية على إجراءات التعرف على الهوية، مما يساهم في تفادي حالات انتحال الشخصية وتعزيز الدقة في معالجة الملفات الجزائية³.

¹ - محمد بلقور، "قراءة تحليلية في خطاب الرئيس تبون خلال افتتاحه السنة القضائية الجديدة.. دكتور في القانون يشرح"، الجزائر الآن، 14 أكتوبر 2025، تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2026، <https://algeriemaintenant.dz/2025/10/> قراءة-تحليلية-في-

خطاب-الرئيس-تبون-خلال/

² - وزارة العدل الجزائرية، "المخطط الاستراتيجي لعصرنة العدالة 2024-2025: نحو قضاء رقمي موحد"، منشورات وزارة العدل، المكتبة المركزية للمحكمة العليا، ديسمبر 2024.

³ - العيدون ياسين، مرجع سابق، تم الإكلاء في 18 أبريل 2026 على الساعة 10:00 ليلا على : <https://www.aljazairalyoum.dz/2025->

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ويبرز مشروع "التحول نحو التقاضي الإلكتروني الكامل" كخارطة طريق لإلغاء الازدواجية بين التقاضي الورقي والرقمي، مع إلزامية انخراط كافة المحامين في المنصة الإلكترونية، وتسعى الدولة لتشجيع "المؤسسات الناشئة" للمساهمة في ابتكار برمجيات تشفير محلية، بما ينسجم مع محور "السيادة الرقمية" في استراتيجية 2030 لضمان استقلال القرار القضائي¹.

الفرع الثاني: تعزيز التكوين وتعميم التقاضي الإلكتروني

تضع وزارة العدل "التكوين المستمر" كحجر زاوية لنجاح الرقمنة، عبر إدراج مادة "التقاضي الإلكتروني" كجزء أساسي في مسابقة دخول المدرسة العليا للقضاء وبرامج تكوين الطلبة القضاة، حيث إن الهدف هو بناء جيل من "القضاة الرقميين" يمتلكون مهارات تقنية عالية في التعامل مع خوارزميات التشفير والأدلة الرقمية المعقدة، بما يضمن قيادة الجزائر في هذا المجال².

كما سيتم تعميم "أرضيات التكوين عن بعد (E-learning)" لكافة موظفي قطاع العدالة وأمناء الضبط، لتمكينهم من استيعاب التحديثات التقنية المتسارعة للمنصات الرقمية دون تعطيل مهامهم اليومية، وتعد هذه الخطوة تجسيدا لتعليمات رئيس الجمهورية بضرورة "تحيين المعطيات وتطوير الكفاءات البشرية" لمواكبة تحديات العصر الرقمي وضمان جودة الخدمة القضائية³.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية لتعميم التقاضي الإلكتروني ليشمل كافة المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية، مع توفير "مكاتب مساعدة رقمية" في المناطق النائية لمرافقة المتقاضين، حيث إن

¹ - وزارة العدل الجزائرية، "المخطط الاستراتيجي لعصرنة العدالة 2024-2025: نحو قضاء رقمي موحد"، منشورات وزارة العدل، المكتبة المركزية للمحكمة العليا، ديسمبر 2024.

² - ياسين العيدودي، مرجع سابق، تم الإطلاع في 17 أبريل 2026 على الساعة 15:02 : <https://www.aljazairalyoum.dz/2025>

³ - وكالة الأنباء الجزائرية، "رئيس الجمهورية يثمن عالياً مستوى الرقمنة الجد متقدم في كل القطاعات"، وأج (وكالة الأنباء الجزائرية)، 11 جانفي 2026، تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2026، <https://www.aps.dz/presidence-news/mka5e2ji-> رئيس-الجمهورية-يثمن-عاليا-مستوى-الرقمنة-الجد-متقدم-في-كل-القطاعات.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

تعميم الرقمنة ليس مجرد تزويد بالأجهزة، بل هو نشر لـ "الثقافة الرقمية القضائية" التي تجعل من التكنولوجيا وسيلة لتقريب المسافات وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون¹.

وستشهد السنوات القادمة إطلاق "مشروعات مهيكلة" لتدريب المحامين والمحضرين القضائيين على استخدام "التوقيع الموصوف" و"البوابات المهنية المؤمنة" لتبادل العرائض، لذا فإن إشراك شركاء العدالة في مسار التكوين هو ضمان لنجاح التحول الرقمي، حيث يساهم في تقليل الأخطاء الإجرائية وتسريع وتيرة المعاملات بين مكاتب الدفاع والجهات القضائية².

كما يبرز مشروع "رقمنة التفتيش القضائي" كأداة لتعزيز التكوين النوعي، حيث تسمح البيانات الرقمية بتحديد مكامن الضعف الإجرائي وتوجيه القضاة والموظفين نحو دورات تدريبية تخصصية لسد تلك الثغرات، وإن الرقابة الذكية تساهم في رفع مستوى الأداء القضائي وتضمن الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في التعامل مع الوسائط التقنية المستحدثة³.

حيث تسعى الدولة لتشجيع "البحث العلمي الأكاديمي" في مجال قانون الرقمنة، عبر دعم الملتقيات الوطنية والدولية التي تعالج تحديات العدالة الرقمية وآفاقها في الجزائر، حيث إن الربط بين الجامعة والمرفق القضائي يضمن توفير حلول قانونية مبتكرة للمشكلات التقنية التي يفرزها الواقع، ويساهم في إثراء المكتبة القانونية الجزائرية بأبحاث رصينة تخدم المشرع والقاضي⁴.

¹ - وزارة العدل الجزائرية، "يوم دراسي حول العدالة الإلكترونية"، مجلس قضاء تيارت، 26 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2026، <https://courdetiaret.mjustice.dz/1339-02232025-> أيام-دراسية-و-ملتقيات.

² - بوطاس الحسين، "واقع هيئة الدفاع ضمن عصنة قطاع العدالة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: عصنة قطاع العدالة في الجزائر - الواقع والآفاق، معهد الحقوق لجامعة عبد الحفيظ بالوصوف ميلة بالتعاون مع مجلس قضاء ميلة، 04 نوفمبر 2024.

³ - روة محمد، بوزيد حميد، مرجع سابق، ص 723.

⁴ - مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، "الملتقى الوطني رقمنة الإجراءات القضائية - التحديات والآفاق"، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريج (كلية الحقوق والعلوم السياسية)، المنعقد بتاريخ 10-12 ديسمبر 2025، تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2026، <https://diae.events/events/147720>.

الفصل الثاني : الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

ولقد أطلقت المدرسة العليا للقضاء دورات تكوينية تخصصية معمقة حول "الجرائم السيبرانية والأدلة الإلكترونية" بالشراكة مع خبراء دوليين من المجلس الأوروبي، وتهدف هذه الدورات لتأهيل القضاة للتعامل مع الطبيعة المادية للجريمة الرقمية، مع التركيز على مهارات "استرداد العائدات الإجرامية" الرقمية وإدارة الأصول المشفرة¹.

حيث يشمل البرنامج التدريبي لعام 2025 تنظيم أيام دراسية لفائدة "المحضرين القضائيين" لضبط الإطار العام للتبليغ الإلكتروني الموحد، ويتم التركيز في التكوين القاعدي للطلبة القضاة على "تقنيات الإعلام الآلي" واللغات الأجنبية كمتطلبات أساسية للترقية، بما يضمن بناء كفاءات قادرة على إدارة "المحاكم التجارية المتخصصة" رقمياً².

إذ تستهدف وزارة العدل بلوغ نسبة 100% في "التكوين التخصصي" للقضاة الممارسين بنهاية عام 2026، من خلال دورات مكثفة حول "قضاء الأحداث" والنزاعات الإدارية الرقمية، ويساهم هذا التكوين النوعي في أخلاقة العمل القضائي والارتقاء به للجودة والفعالية، وفاء لتعهدات رئيس الجمهورية ببناء منظومة قانونية متماسكة ترسخ الثقة في المؤسسات.

إن تعميم التقاضي الإلكتروني يهدف لتحقيق "السيادة الرقمية القضائية"، حيث تصبح الجزائر نموذجاً إقليمياً في استخدام التكنولوجيا لتعزيز بناء دولة الحق والقانون، إن رؤية 2030 ترسم معالم مستقبل مشرق لعدالة جزائرية "بلا ورق، بلا مسافات، وبلا أخطاء"، عدالة تضع حقوق الإنسان في صلب اهتماماتها الرقمية وتصون كرامة المتقاضين في ظل الجزائر الجديدة.

¹ - المدرسة العليا للقضاء، "تقرير حول الدورات التكوينية التخصصية: الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية بالتعاون مع المجلس الأوروبي مشروع CyberSouth"، منشورات المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، مارس 2026.

² - المدرسة العليا للقضاء، "تقرير حول الدورات التكوينية التخصصية: الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية بالتعاون مع المجلس الأوروبي مشروع CyberSouth، المرجع نفسه.

ملخص الفصل الثاني

يخلص هذا الفصل إلى أن الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر، بدءا من الإيداع الرقمي للعرائض والتبليغ القضائي الإلكتروني وصولا إلى المحاكمات عن بعد، لا تمثل مجرد تحسينات تقنية عارضة، بل هي إعادة هيكلة شاملة لمرفق القضاء تهدف لتكريس النجاعة والشفافية واختصار الآجال القانونية.

رغم المكاسب الملموسة التي حققتها هذه المنظومة في تسهيل الوصول للعدالة وتقريبها من المواطن والارتقاء بجودة الخدمة القضائية ، إلا أن المسار الميداني لا يزال يواجه تحديات جوهرية ترتبط بضعف البنية التحتية والمخاطر السيبرانية والحاجة لتأطير تشريعي أكثر دقة يضمن الموازنة بين "سرعة التكنولوجيا" وضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع،

وتظل الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030 والتزامات رئيس الجمهورية بعصرنة القطاع هي الضامن الأساسي للتحول نحو "المحكمة الإلكترونية المتكاملة" و"صفر ورق"، بما يضمن بناء عدالة رقمية سيادية ومستقلة تحظى بثقة المتقاضين وتواكب المعايير الدولية في إدارة الشأن القضائي

خاتمة

خلصت هذه المذكرة إلى أن التقاضي الإلكتروني في الجزائر يمثل نظاما معلوماتيا متكاملا يهدف لرقمنة الخصومة القضائية في كافة مراحلها، بدءا من قيد العريضة وصولا إلى النطق بالحكم وتنفيذه عبر وسائط تكنولوجية تضمن سرعة الفصل في الدعاوى، ويستند هذا التحول إلى ترسانة قانونية حديثة، أبرزها القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والقانون رقم 22-13 المعدل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مما مكن القضاء من الانتقال من مرحلة الرقمنة الاختيارية إلى الرقمنة المقتنة والمؤمنة تقنيا.

ولقد أثبتت الدراسة أن المشرع الجزائري نجح إلى حد بعيد في توفير إطار تشريعي مرن استوعب تقنيات التقاضي الإلكتروني مع الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة، وذلك عبر تكريس حجية الوثيقة الإلكترونية والتوقيع الرقمي، ورغم وجود بعض التحديات التقنية والبشرية، إلا أن المنظومة القضائية الجزائرية باتت تمتلك الآليات القانونية والتقنية الكفيلة بتحقيق النجاعة القضائية في القضاء الرقمي، مع توفير حماية فعالة للمعطيات الشخصية للمتقاضين وضمان سلامة الإجراءات القضائية من أي تلاعب أو تزوير سيبراني.

النتائج:

- **حجية الدليل الرقمي:** كرس المشرع الجزائري حجية كاملة للوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، مع استحالة تعديل الوثيقة بعد توقيعها من القاضي رقميا، مما يضمن سلامة الأحكام ومنع تزويرها، وقد أصبحت للوثيقة الإلكترونية نفس قوة الإثبات المقررة للوثيقة الورقية متى توفرت الضمانات التقنية التي تثبت مصدرها وسلامتها، وهو ما يعزز الثقة في المخرجات القضائية الرقمية ويضمن استقرار المراكز القانونية للمتقاضين في البيئة الافتراضية.
- **تسهيل الوصول للقضاء:** أثبتت المنصة الرقمية لوزارة العدل كفاءتها في تسهيل حركة الدعاوى والشكاوى، حيث أتاح المشرع للمتقاضين والمحامين إمكانية تسجيل العرائض ومتابعة مآل القضايا عن بعد بكل شفافية، لكن هذا التحول الرقمي ساهم بشكل مباشر في

تقليل البيروقراطية القضائية واختصار الآجال الإجرائية، مما مكن من تحقيق مبدأ "العدالة الناجزة" وتقريب مرفق القضاء من المواطن دون الحاجة للتنقل المادي المستمر، وهو ما ينسجم مع توجهات الدولة نحو عصريّة الإدارة.

• **فعالية المحاكمة عن بعد:** أصبحت تقنية المحادثة المرئية أداة إجرائية ناجعة تضمن استمرارية المرفق القضائي وتكرس حق المتقاضى في محاكمة في أجل معقول، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية، وقد أحاط المشرع هذه التقنية بضمانات قوية تشمل علانية الجلسات وحقوق الدفاع، مما جعلها وسيلة حضارية توازن بين سرعة الفصل في القضايا وبين جودة الحكم القضائي، وتساهم في تحديث أدوات القاضي الجزائري لمواكبة متطلبات العدالة الذكية المعاصرة.

التوصيات:

• **التكوين التخصصي المستمر:** ضرورة تكثيف الدورات التكوينية المتخصصة للقضاة ومساعدى العدالة في مجال التعامل مع الأدلة الرقمية والجرائم السيبرانية، لضمان استيعابهم الكامل للتقنيات الحديثة والقدرة على مواجهة التحديات التقنية المتطورة، ويجب أن يشمل هذا التكوين الجوانب القانونية والتقنية معاً، لضمان تطبيق سليم للنصوص القانونية في بيئة رقمية متغيرة، مما يرفع من كفاءة العنصر البشري الذي يظل الركيزة الأساسية لنجاح أي نظام تقني مهما بلغت درجة تطوره.

• **تطوير البنية التحتية والزمنية:** العمل على تحسين وتطوير البنية التحتية التقنية باستمرار لضمان استقرار المنصات الرقمية وسرعتها، مع حتمية وضع أطر زمنية محددة وملزمة للبت في الشكاوى والإجراءات الإلكترونية لتعزيز ثقة المتقاضى في نجاعة العدالة الرقمية، كما يجب ضمان وصول الإنترنت عالي التدفق لكافة المناطق الجغرافية لضمان المساواة بين المتقاضين في

الولوج للخدمات القضائية الإلكترونية، وتفادي "الفجوة الرقمية" التي قد تعيق ممارسة الحق في التقاضي لبعض الفئات.

- **تعزيز الأمن السيبراني:** ضرورة الاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني المتقدمة لحماية الأنظمة المعلوماتية القضائية من الاختراقات والتهديدات الخارجية، وضمان سرية البيانات الشخصية للمتقاضين وفق أعلى المعايير الدولية. ويشمل ذلك تحديث أنظمة التشفير واعتماد بروتوكولات حماية صارمة، مع القيام بتقييم دوري للمخاطر التقنية، لضمان حرمة المداولات القضائية وسرية التحقيقات، مما يحافظ على هبة القضاء ومصداقية الإجراءات الإلكترونية في ظل التحديات الأمنية المعاصرة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر

أولاً: النصوص القانونية

أ- الدستور

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96_438، مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية ج.ر.ج. ج عدد 76، صادر في 8 ديسمبر 1996 معدل ومتمم بالقانون رقم 02_03 في 10 أبريل 2002، يتضمن التعديل الدستوري ، ج.ر.ج. ج، عدد 25، صادر في 14 أبريل 2002، وقانون رقم 08_19، مؤرخ في 15 نوفمبر، صادر في 14 أبريل 2002، وقانون رقم 08_19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ر.ج. ج، عدد 63 صادر في 16 نوفمبر 2008، وقانون رقم 16_01، مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر.ج. ج عدد 14 صادر في 7 مارس 2016، ومرسوم رئاسي رقم 20_442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج.ر.ج. ج، عدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020، وقانون رقم 26_04، مؤرخ في 26 مارس سنة 2026، ج.ر.ج. ج عدد 22، صادر في 26 مارس 2026.

ب- المعاهدات الدولية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 ألف (3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948؛ صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67، متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 01 جانفي 2026.

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، 16 ديسمبر 1966، متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 01 جانفي 2026.

ج- النصوص التشريعية

- الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 .
- قانون رقم 08-09، قانون رقم 08-09، مؤرخ في 25 فيفري لسنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر ج ج، عدد 21، مؤرخ في 23 أفريل سنة 2008، معدل وتم بموجب قانون رقم 22-13، مؤرخ في 12 جويلية سنة 2022، ج. ر. ج. ج عدد 48، مؤرخ في 17 جويلية سنة 2022.
- الأمر رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015، المتعلق بعصنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 10 فبراير 2015 .
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، 10 فبراير 2015 .
- الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، 31 أوت 2020، (ملغى).
- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، 16 ماي 2018.

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2018، معدل بقانون رقم 25-11 مؤرخ في 24 يوليو 2025، الجريدة الرسمية، عدد 48 مؤرخ في 24 يوليو 2025.
- القانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022، المعدل والمتمم لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 48، 17 يوليو 2022 .
- القانون رقم 24-06 المؤرخ في 28 أبريل 2024، المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 30، 30 أبريل 2024 .
- القانون العضوي رقم 26-03 المؤرخ في 23 مارس 2026، المتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية، العدد 23، 29 مارس 2026 .

ثانيا- الأحكام القضائية:

- قرار رقم 1624013 للمحكمة العليا الجزائرية، غرفة الجناح والمخالفات، بتاريخ 16 مارس 2023، مجلة المحكمة العليا، العدد 1، 2023 .
- قرار رقم 1137049 للمحكمة العليا الجزائرية، الغرفة المدنية، بتاريخ 15 ديسمبر 2016، مجلة المحكمة العليا، العدد 2، 2016 .

ثالثا- الفقه الدستورية الجزائري:

- قرار المحكمة الدستورية الجزائرية، رقم 01/ق.م.د/دعد/25 المؤرخ في 19 جانفي 2025، الجريدة الرسمية، العدد 05، 26 جانفي 2025 .

قائمة المراجع

أولاً: المذكرات الجامعية

أ- مذكرات الماجستير

- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو.م.أ والجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2009 .

ج- مذكرات الماستر

- عقباي نبيلة وبلعالية فريدة، التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب، 2023 .
- بوخونفة شهيناز، التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2025 .
- شوممة عبد الله، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023 .
- سليمان رقية، مسعودي خديجة، استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، معهد الحقوق، المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار إليزي، 2024 .

- عزولة طيموش وعلاوات فريدة، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون رقم 15-04، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية .
- راجحي جوهر وياسع فاطمة، التجارة الإلكترونية في القانون 18-05، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، فرع قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2021 .

ثانيا: المقالات العلمية

- فريدة لزرقي وهوام علاوة، "التقاضي الإلكتروني"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد 4، 2021 .
- صورية غربي، "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 18، العدد 1، 2023 .
- اخلف سامية، "التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، 2021 .
- حسينة شرون، عتيقة معاوي، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مداخلة منشورة ضمن ملتقى وطني حول التقاضي الإلكتروني، المسيلة، 2019 .
- عبد اللطيف سيني، حورية بن أحمد، "التقاضي في المادة الإدارية باستعمال الوسائل الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 10، العدد 2، 2025 .
- يوسف مباركة، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022 .
- بلجدوي بسمة وبوزنون سعيدة، "من العدالة التقليدية إلى العدالة الرقمية: قراءة في التجربة الجزائرية"، مجلة المعيار، المجلد 16، العدد 2، 2025 .

- خليل محمد، براح زيان، "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، المجلد 7، العدد 1، 2022 .
- خالد سويلم محمد سويلم، "الحماية القانونية للبيانات الشخصية الإلكترونية: دراسة مقارنة"، المجلة القانونية، المجلد 14، العدد 6، 2022 .
- محمد العيداني ويوسف زروق، "حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون رقم 07-18"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 3، 2018 .
- وردة بن بوعبد الله ونورة بن بوعبد الله، "التقنية الرقمية كآلية لعصرنة الإجراءات الجزائية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 4، 2024 .
- عادل بوزيدة، "دور الشهادة الإلكترونية في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 1، العدد 1، 2016 .
- الشرقاوي القرقار، "التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات بين التشريع الوطني والقوانين الدولية"، فضاء المعرفة القانونية، 2024.
- نور الهدى قادري، كنزة بن ميلود، "التوقيع الإلكتروني كوسيلة من وسائل الإثبات في التقاضي الإلكتروني"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2021 .
- بن طالب ليندا، "الشهادة عن بعد في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 2، 2022 .
- قادري سوسن، عمر عبار، "الدليل الرقمي بين اقتناع القاضي الجزائي ورقابة المحكمة العليا"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 10، العدد 1، 2024 .
- روة محمد، بوزيد حميد، "إجراءات التقاضي الإلكتروني: الدعوى المدنية نموذجًا"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 8، العدد 1، 2025 .

- فاطمة حايطي، نبيلة هبة هروال، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 1، 2021.
- يوسف عبد الهادي، "المحاكمة المرئية عن بعد؛ تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات؟"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، 2021.
- محمد أمين تيراوي، "نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2025.
- زواوي أمال، "القواعد الإجرائية لمحكمة الجنايات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، 2011.
- مصطفى صحراوي، "الحماية الفنية والجزائية للتوقيع الإلكتروني على ضوء القانون 04-15"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2018.
- بن قوية المختار، "حجية الكتابة الإلكترونية في المواد المدنية"، الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2022.

ثالثا: المداخلات في إطار التظاهرات العلمية

- سعيد علي، "المحاكمة العادلة في ضوء عصرنة العدالة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في القضاء الوطني والدولي بين متطلبات العصرنة ومقتضيات حماية حقوق الأشخاص، وزارة العدل - المجلس الأعلى للقضاء، الجزائر.
- وفاء بوالشعور ونوال لصلج، "تجربة التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

- بن طيب سعيد، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول: العدالة الإلكترونية، مجلس قضاء تيارت، الجزائر، 26 ديسمبر (2022)، شوهده في 16 مارس 2026، الساعة 14:13، <https://courdetiaret.mjustice.dz>...
- بوطاس الحسين، "واقع هيئة الدفاع ضمن عصرنه قطاع العدالة"، مداخله مقدمه ضمن الملتقى الوطني حول عصرنه قطاع العدالة في الجزائر: الواقع والآفاق، معهد الحقوق لجامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2024 .
- الهادي لوعيل، "الدفع بعدم الدستورية ودوره في حماية الحقوق والحريات"، مداخله مستشار بالمحكمة العليا خلال الملتقى الوطني الأول للمحكمة الدستورية .

رابعاً: الوثائق

- المدرسة العليا للقضاء، تقرير حول الدورات التكوينية التخصصية: الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية بالتعاون مع المجلس الأوروبي مشروع CyberSouth، منشورات المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، مارس 2026 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030، الجزائر: المحافظة السامية للرقمنة، نسخة أوت 2024.

فهرس المحتويات

أ - ب	مقدمة
02	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر
03	المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني ومقوماته
03	المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني ومبادئه
03	الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني فقها وتشريعا
06	الفرع الثاني: المبادئ التي يقوم عليها التقاضي الإلكتروني
09	الفرع الثالث: تمييز التقاضي الإلكتروني عن الإدارة القضائية الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني
11	المطلب الثاني: مقومات ومتطلبات التقاضي الإلكتروني
11	الفرع الأول: المتطلبات التقنية والبشرية
14	الفرع الثاني: الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات القضائية
17	المبحث الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري
17	المطلب الأول: الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني
17	الفرع الأول: مظاهر التقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات المدنية والإدارية
22	الفرع الثاني: التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي والتجاري
27	المطلب الثاني: حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات القضائي
27	الفرع الأول: حجية الدليل والتوقيع الإلكتروني
31	الفرع الثاني: الشهادة والمحاضر الإلكترونية في الإثبات القضائي
34	ملخص الفصل
36	الفصل الثاني: الإجراءات العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر
37	المبحث الأول: إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام الجهات القضائية
37	المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى والتبليغ الإلكتروني

فهرس المحتويات

38	الفرع الأول: الإيداع الإلكتروني للعرائض والوثائق
41	الفرع الثاني: التبليغ والإعلان القضائي الإلكتروني
44	المطلب الثاني: إجراءات المحاكمة والفصل الإلكتروني
44	الفرع الأول: الجلسات عن بعد والاستماع الافتراضي
47	الفرع الثاني: دور القاضي في تسيير الدعوى إلكترونياً
52	المبحث الثاني: تحديات التقاضي الإلكتروني وآفاق تطويره
52	المطلب الأول: التحديات التقنية والقانونية
52	الفرع الأول: التحديات التقنية والبشرية
55	الفرع الثاني: الإشكالات القانونية وضمان حق الدفاع
58	المطلب الثاني: آفاق تطوير التقاضي الإلكتروني في الجزائر
58	الفرع الأول: تطوير الإطار القانوني والتنظيمي
62	الفرع الثاني: تعزيز التكوين وتعميم التقاضي الإلكتروني
65	ملخص الفصل
67	الخاتمة
69	قائمة المراجع والمصادر
71	فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

83	الملخص
----	--------

الملخص

الملخص بالعربية

تناولت هذه الدراسة موضوع التقاضي الإلكتروني في الجزائر باعتباره إحدى أهم آليات عصنة قطاع العدالة ومواكبة التحول الرقمي. هدفت الدراسة إلى إبراز الإطار المفاهيمي والتشريعي للتقاضي الإلكتروني، مع تحليل مختلف الإجراءات العملية المرتبطة برفع الدعوى الإلكترونية، والتبليغ القضائي الرقمي، وعقد الجلسات المرئية عن بعد، إضافة إلى دور القاضي في إدارة الدعوى إلكترونياً وضمان احترام مبادئ المحاكمة العادلة، كما تطرقت الدراسة إلى الضمانات القانونية والتقنية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، وسلامة المحررات الإلكترونية، وحجية التوقيع الرقمي في الإثبات القضائي. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر قطعت أشواطاً مهمة في رقمنة العدالة من خلال استحداث منصات إلكترونية وتطوير النصوص القانونية، غير أن نجاح هذا النظام يبقى مرتبطاً بتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتكوين الموارد البشرية، وتوسيع الوعي القانوني والتقني لدى مختلف الفاعلين في المنظومة القضائية.

الكلمات المفتاحية:

التقاضي الإلكتروني، العدالة الرقمية، عصنة العدالة، التبليغ الإلكتروني، المحاكمة عن بعد، التوقيع الإلكتروني، الدليل الرقمي، الجزائر.

Abstract

This study addressed electronic litigation in Algeria as one of the most important mechanisms for modernizing the justice sector and supporting digital transformation. The research aimed to highlight the conceptual and legislative framework of electronic litigation while analyzing the practical procedures related to electronic filing, digital judicial notification, remote hearings, and the judge's role in managing electronic proceedings while ensuring fair trial guarantees. The study also examined the legal and technical safeguards concerning personal data protection, the integrity of electronic documents, and the evidentiary value of electronic signatures in judicial proceedings. The study concluded that Algeria has made significant progress in the digitalization of justice through the establishment of electronic platforms and the development of legal texts. However, the success of this system remains dependent on strengthening digital infrastructure, training human resources, and enhancing legal and technical awareness among all actors within the judicial system.

Keywords:

Electronic litigation, digital justice, modernization of justice, electronic notification, remote trial, electronic signature, digital evidence, Algeria.